التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643
الأحد 20 شعبان 1444هـ الموافق لـ 12 مارس 2023 م
العدد 433 الثمن 1000 م

ملف الأفارقة:

تناقض التصريحات وتخبط السياسات

ص 2

(تونس، إفريقيّة أم إسلاميّة؟)

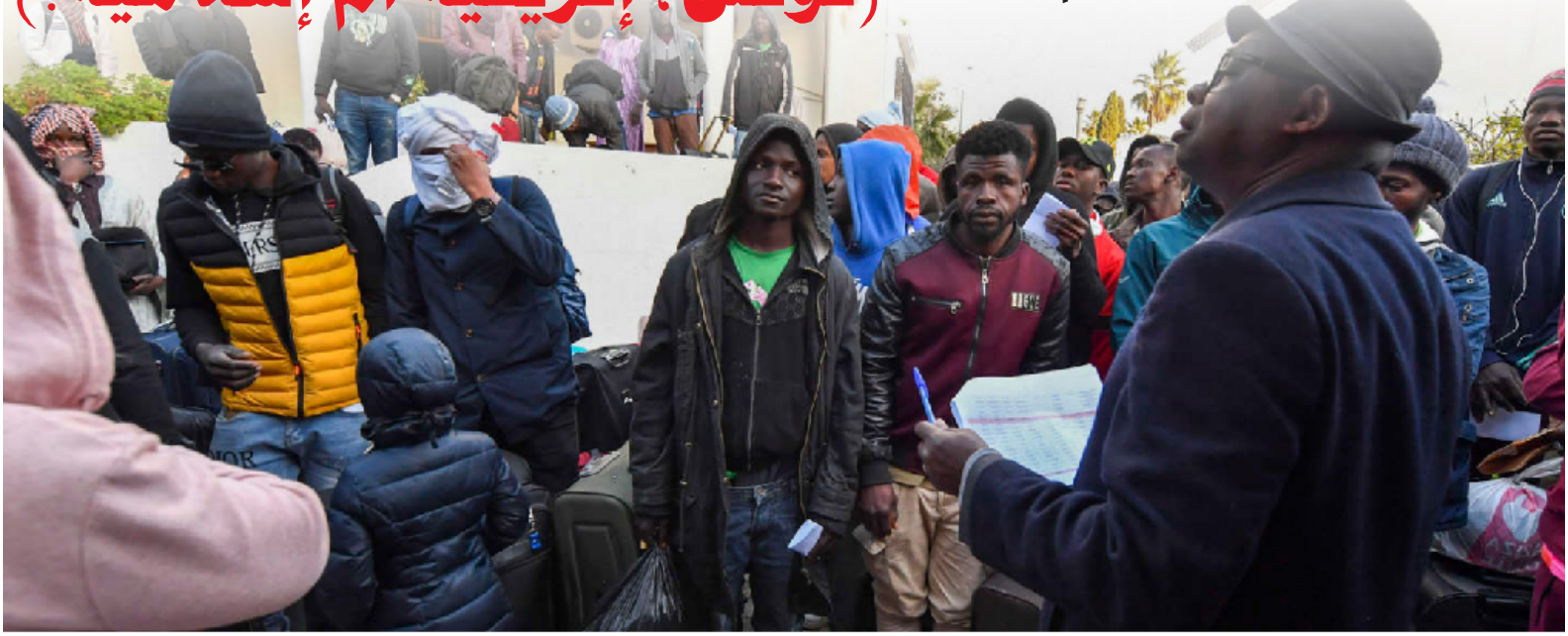

تونس، دولة العز بالإسلام، لا دولة التبعية

ص 3

مصر بين العمالة والرأسمالية ومقومات الدولة

ص 10

المخدرات ومنظومة الأمراض المزمنة لمبدأ النظام الرأسمالي

ص 11

هولندا:

ص 12

مؤتمر الخلافة السنويّ «استهداف الغرب للعائلة المسلمة»

ص 4

ملفّ الأفارقة: تناقض التّصريحات وتخبّط السّياسات

(تونس إفريقيّة أم إسلاميّة..؟؟)

طفا على السّطح مؤخّرا في تونس ملفّ قديم متجدّد، استطاع أن يغطّي على جرائم كيان يهود في حقّ أهلنا في فلسطين، وهو ملفّ المهاجرين الأفارقة الذي طبخ منذ سنوات في مطابخ السّفارات الأجنبيّة. وقد تصدّر هذا الملفّ كلّ وسائل الإعلام منذ ترأّس الرّئيس التونسيّ قيس سعيّد، عصر يوم الثلاثاء 21 فيفري 2023 بقصر قرطاج، اجتماعا لمجلس الأمن القوميّ خُصّص للإجراءات العاجلة التي يجب اتّخاذها لمعالجة ظاهرة تواقد أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميّين من إفريقيا جنوب الصّحراء إلى تونس.

حيث أكّد الرئيس يومها على أنّ هذا الوضع غير طبيعيّ، مشيرا إلى أنّ هناك ترتيبا إجراميّا تمّ إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التّركيبة الديمغرافيّة لتونس، وأنّ هناك جهات تلقّت أموالا طائلة بعد سنة 2011 من أجل توطين المهاجرين غير النظاميّين من إفريقيا جنوب الصحراء في تونس، مشيرا إلى أنّ هذه الموجات المتعاقبة من الهجرة غير النظاميّة الهدف غير المعلن منها هو اعتبار تونس دولة إفريقيّة فقط ولا انتماء لها للأمّتين العربيّة والإسلاميّة. وشدّد رئيس الجمهوريّة على ضرورة وضع حدّ سريع لهذه الظّاهرة خاصّة وأنّ جحافل المهاجرين غير النظاميّين من إفريقيا جنوب الصحراء مازالت مستمرّة مع ما تؤدّي إليه من عنف وجرائم وممارسات غير مقبولة، فضلا عن أنّها مجرّمة قانونا. كما دعا رئيس الدولة إلى العمل على كلّ الأصعدة الدبلوماسية والأمنيّة والعسكريّة والتّطبيق الصّارم للقانون المتعلّق بوضعيّة الأجانب في تونس ولاجتياز الحدود خلسة. واعتبر رئيس الجمهورية أنّ من يقف وراء هذه الظّاهرة يتّجر بالبشر ويدّعي في نفس الوقت أنّه يدافع عن حقوق الإنسان.

نعم، كان هذا هو نصّ خطاب الرّئيس الذي نُشر يومها صوتا وصورة وكتابة على الصّفحة الرسميّة لرئاسة الجمهوريّة، دون تأويل أو تحريف أو زيادة أو نقصان، ليثير الرئيس هذا الموضوع بشكل علنيّ لأوّل مرّة منذ وصوله إلى الحكم في 2019، فيشير في خطابه إلى وجود مؤامرة تستهدف التّركيبة الديمغرافيّة لتونس رُصدت لها أموال طائلة، ويُنسي النّاس أنّ هذا الملفّ يقع تحت مسؤوليّته وضمن صلاحيّاته منذ البداية، بل يتناسى أثناء خطابه أنّ الآلاف من أبناء جلدته يعيشون بين مختلف الدول الإفريقية، وأنّ كلمة واحدة هنا، قد تهدّد مصيرهم هناك، فما الذي فعله الرئيس ومجلس أمنه القوميّ تجاه هذه الظاهرة المتنامية طيلة 3 سنوات من حكمه..؟؟ بل ما الذي فعله الرئيس مباشرة إثر هذا الخطاب الذي مسح فيه جريمة توطين المهاجرين غير النظاميّين فيمن سبقوه في الحكم..؟؟ لقد سارعت مؤسّسة رئاسة الجمهوريّة بعد الحملة التي تعرّضت لها في الدّاخل والخارج على إثر هذه التّصريحات إلى إصدار بيان رضوخ تؤكّد فيه على روابط تونس الافريقيّة، وتعبّر فيه باسم تونس عن استغرابها من هذه الحملة المعروفة مصادرها والمتعلّقة بالعنصريّة المزعومة، وترفض هذا الاتّهام للدولة التونسية وهي من مؤسسيّ منظّمة الوحدة الإفريقيّة التي تحوّلت فيما بعد إلى الاتّحاد الإفريقيّ والتي ساندت كل حركات التّحرير الوطنيّ في العالم وليس أقلّها حركات التحرير الوطنيّ في افريقيا، ونسي البيان تثبيت فكرة الهويّة الإسلاميّة أو حتى مجرّد إشارة كاذبة إلى انتماء تونس الإسلاميّ. بل راح يؤكّد أنّ تونس دولة إفريقيّة بامتياز وأنّ هذا شرف أثيل، وأنّ الأفارقة إخوتنا، ليختلق رابطة جديدة هي رابطة الأخوّة الإفريقيّة والقارة الواحدة، بدل أخوّة الدّين والقبلة الواحدة.

الأكثر من ذلك، فقد تمادى البيان ليفتخر بأنّ تونس (زمن العشريّة السّوداء) كانت سبّاقة بإصدار قانون سنة 2018 يهدف إلى القضاء على جميع أشكال التّمييز العنصريّ ومظاهره، فيسوّق (لاكتشاف) من سبقوه، وينسى جميعهم أنّه لا فرق في الإسلام بين أبيض وأسود وبين عربيّ وأعجميّ إلاّ بالتّقوى، وأنّ رعايا الدولة في الإسلام متساوون في الحقوق والواجبات، ليضرب بذلك عرض الحائط بكلّ التّشريعات والأحكام المتعلّقة بمن يحملون التابعيّة للدّولة في الإسلام، وكأنّنا أمة بلا دين ولا تشريع. ثمّ ذهب البيان إلى إقرار مجموعة من الإجراءات في حقّ الأفارقة الذين أغمض النّظام عنهم عينيه لسنوات، من بينها تسهيل فترة إقامتهم بالتّراب التونسيّ وتمكينهم من التّجديد الدوريّ لوثائقهم في آجال مناسبة، والتّمديد في وصل الإقامة من ثلاثة أشهر إلى ستّة أشهر، وإعفاؤهم من دفع خطايا التّأخير المستوجبة على الوافدين الذين تجاوزوا مدّة الإقامة المسموح بها، مع تعزيز الإحاطة وتكثيف المساعدات الاجتماعيّة والصحيّة والنفسيّة اللاّزمة لكافّة المهاجرين واللاّجئين (من الدّول الإفريقيّة الشّقيقة)..وهي إجراءات يقرّ أصحابها بوجود تقصير سيتمّ تداركه بعد تزايد ضغوطات القادةالأفارقة، فضلا عن تضامن البنك الدوليّ والاتّحاد الإفريقيّ معهم. هذا طبعا إلى جانب وضع رقم أخضر على ذمّة المقيمين منهم للإبلاغ عن أيّ تجاوز في حقّهم، وهو ما لا يتمتّع به حتّى أهل البلد.

ثم لم ينس بيان رئاسة الجمهوريّة أن تتوجّه بجزيل الشّكر إلى كافّة الدّول الإفريقيّة الشّقيقة والصّديقة التي عزّزت إجراءاتها لحماية الجالية التونسيّة المقيمة بها، وحثّت على إعلاء روح التّعاون والتآزر والتآخي بين الدول الإفريقية تمسّكا بالتقاليد التي أرستها تونس عبر التاريخ، بعد أن تفطّن الرئيس إلى حجم الكارثة وإلى قصر النظر، حتى ننزّهه عن التعمّد. ختاما، فقد كان لقاء الرّئيس قيس سعيّد برئيس غينيا بيساو والرّئيس الحاليّ للمجموعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا «عمر سيسوكو إمبالو» مناسبة رسميّة لرأب الصّدع الذي صنعه بنفسه مع الأفارقة. حيث نفى الرئيس التونسيّ قيس سعيّد مساء الأربعاء 2023/03/08 أيّ عنصريّة في موقفه من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء، معتبرا أنّه تمّ تأويل كلامه، وقال في كلمة ألقاها بالفرنسيّة لدى استقباله بقصر قرطاج لضيفه: (إنّ أفارقة جنوب الصّحراء هم «إخوتنا» وإنّ لديه أصدقاء أفارقة وإنّ بعض أفراد عائلته متزوجون من أفارقة، وشدّد على أنّه دعا فحسب إلى احترام قانون بلاده وسيادتها). بهذه الكلمات فضلا عن تلك الإجراءات، تمّ غلق ملفّ الأفارقة ولم يعد لاجتماع مجلس الأمن القوميّ معنى إلاّ عند عشّاق البطولات الوهميّة، بعد أن فشل الرّئيس في إقناع الجميع بأسباب تناقض التّصريحات وتخبّط السياسات رغم تلويحه بوجود مؤامرة..أمّا إن صدقت روايته، فقد ·ج مرحليّا في أن يكون أداة طيّعة ولقمة سائغة بأيدي المتحكّمين في هذا الملفّ منذ مطلع هذا القرن، ليسير بنسق أسرع في تغيير التّركيبة الديمغرافية لتونس عبر توطين المهاجرين غير النظاميّين من إفريقيا جنوب الصّحراء في تونس، وبالتّالي في تحقيق الهدف غير المعلن من هذا التّرتيب الإجراميّ الذي ينفّذه النّظام (أداة الاستعمار)، وهو اعتبار تونس دولة إفريقية فقط تنتمي للأمّة العربيّة دون الإسلاميّة، وهذا بالمناسبة توجّه مؤصّل في توطئة دستور 2022. اللهمّ نسألك خلافة راشدة على منهاج النبوّة، توحّد المسلمين العرب والعجم والتّرك والأكراد والأفارقة، وتقطع أيدي الاستعمار من بلاد الإسلام قطعا نهائيّا، فتحرّر البلاد والعباد وتنهي حكم الضعفاء والعملاء والسّفهاء، ممّن يسيرون مع أعدائهم كالرّيشة في مهبّ الرّيح..

تونس، دولة العز بالإسلام، لا دولة التبعية

أ. عبد الرؤوف العامري

أثار مؤتمر حزب التحرير، ولاية تونس، الثاني عشر لهذه السنة، ولا زال يثير، عاصفة غير مسبوقة من الاستنكار والتنديد على إقامته، وحملة دنيئة من التحريض على الحزب بالافتراء عليه، ووسمه بما ليس فيه، وتشويه سمعته عمدا وجهلا، من قبل من تولوا كبر هذه الجريمة النكراء، حدا بلغ بهم السفه أن صاروا يطالبون بحله.(هكذا) والتحريض على منتسبيه في بلادنا ومناصريه ومؤيديه. وقد تولت جهات إعلامية، وبعض منظمات ما يسمى بالمجتمع المدني، لا تخفي ارتباطها الفكري والعضوي بمختلف الجهات الاستعمارية، قيادة الحملة الإعلامية، بصورة ممنهجة عقدت حولها المنابر الحوارية وفتحت أمامها أعمدة صحف وعناوينها الرئيسية. ويقينا أن موضوع المؤتمر وعنوانه المركزي، أصاب من الجهات الخارجية الراعية لأذنابها في بلادنا مركز تنبههم، فرفعوا عنهم حضر الحديث عن حزب التحرير وأعماله ونشاطاته، ووجدوا أنفسهم مكرهين على تناول المؤتمر بالعمل على منع انعقاده ومحاولة التضليل عن المضامين التي تناولها، بعد أن كانت توجيهاتهم تأمرهم بعدم التعرض للحزب لا بالسلب ولا بالإيجاب، للحيلولة، بزعمهم، دونه وتحريك وعي الناس على حقيقة واقعهم والزاوية التي عليهم النظر من خلالها لقضاياهم، وما تقتضيه من معالجات جذرية، يدركون هم يقينا أن المؤتمر وسائر أعمال الحزب سيفضح تهافت مقولاتهم ويعري صغارهم أما أسيادهم، وخذلانهم لأهلهم في تونس وسائر الأمة. وبموقفهم الأخير الذي لم يقدروا على المداورة فيه أو محاولة التغاضي عن انعقاد مؤتمر، كان يمكنهم اعتباره أحد الطروحات التي يمكن أن تكون حلا، ممكنا، لأزمة، جروها على البلاد والعباد، يدعون أنهم يسعون في حلها، إلا أنهم ارتكبوا خطيئتين لا تقل إحداهما خطرا عن الأخرى:

1 ـ جرأتهم على الله سبحانه وتعالى، بأن جاهروا دون حياء أو خوف منه، بأن أعلنوها صراحة أنهم يرفضون الحلول الشرعية، في عملية تضليلية دنيئة، بزعم أن الإسلام السياسي هو غير الإسلام، كأنهم لم يبلغهم قوله صلى الله عليه وسلم: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لا نَبِيَّ بَعدي، وسَيَكُونُ بَعدي خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ، قَالوا: يَا رسول الله، فما تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: أَوفُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ فالأَوَّلِ، ثُمَّ أَعطُوهُم حَقَّهُم، وَاسأَلُوا اللهَ الَّذِي لَكُم، فَإِنَّ اللهَ سائِلُهم عمَّا استَرعاهُم" متفقٌ عليه. تسليما للكفار واتباعا لهم بما يتقوّلونه عن الإسلام، وقبولهم بأن يكون دين الله الذي أنزله لعباده متمما بالقصور، في هزيمة فكرية منكرة، أمام أفكار الكفر والإلحاد. ثم في ادعائهم أن الأخذ بأحكام الإسلام يبقيهم خارج حركة التاريخ وأن الأخذ به تخلف وعجز عن إدراك الحلول العملية للمسائل الحادثة، والله سبحنه وتعالى يحذر من أعرض عن ذكره بقوله جل في علاه: أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (50) ـ النور.

2 ـ مكرهم بأهل البلاد بتزيين التبعية للغرب الاستعماري، واعتبار ذلك من حسن السياسة والرعاية، والقبول بتدخل القوى الغربية في كل شأن من شؤوننا حتى عد الخروج عن اي جزئية من جزئيات نظمهم، جريمة تقتضي الإدانة والتجريم، وتبرر العقوبة على مخالفتها. فغدت العلاقات بين أبناء الإسلام لا علاقة لها بأحكام عقيدتهم بعد أن أحلوا مكانها العلاقات الرأسمالية، حتى اصطبغ نمط حياتنا بنمط حيات المجتمعات الغربية الرأسمالية. فزينوا للناس القبول بنظم وقوانين المنظمات الدولية والمعاهدات التي تفرضها القوى الاستعمارية، والتي وضعت لتأبيد هيمنتهم على الشعوب المستضعفة والتحكم في مصائرها.

إن دولة الحداثة التي أقاموا جنائز الصراخ والعويل على جيفتها، والتي أبت بصائرهم أن ترى تحللها وخواء ماهيتها عند من أسس لها عند أسيادهم قبل أن تصلهم هم. وما حديث الحزب عن انهيارها، إلا إشارة إلى فشل المشروع في أصله، بعد أن عجز عن الاستجابة لمتطلبات الإنسان على وجه البسيطة، بعد أن أشقت المليارات من البشر بجرائمها ولم يبق لها من مجال تخوض فيه إلا كل شأن شاذ، ومناقض للفطرة. فجوقة الناعقين على دولة حداثة أسيادهم، لا يضيرهم أن تكون تونس التي يتباكون عليها، والتي أذاقت دولتهم هذه أهل البلاد الويلات والضنك، حتى صاروا يمنون عليهم بالسعي لتوفير الزيت والسكر، وقعدوا بهم عن المعالي، لا يضيرهم أن تكون سنا في دولاب الاستعمار الغربي يحدد دورها في الحياة، وتلقم فتات موائد مرابي وسماسرة حيتان المال العالميين، على أن يقوموا هم بمهام النواطير والعسس.

تونسهم تلك نرفضها، ويأبى الله لها، ورسوله، والإسلام، والمؤمنون الذلة والمهانة، بل إن قدرها منذ أن حمل أهلها قاطبة الإسلام عقيدة ونظاما، وبوأها حمل رسالته إلى العالمين، فكانت نقطة الارتكاز المحورية في الجناح الغربي للعالم الإسلامي سيدة قائدة منيعة تحمل الخير لمن يليها من خلق الله، طاعة له وامتثالا لأمره. تونس بوأتها عقيدة الإسلام عظيم المعالي بما حبتها به من السمو الروحي والتقدم المادي، والقيادة الفكرية والعظمة السياسية، مما يجعل العلاقات المجتمعية في أسمى تجلياتها بقيامها على أساس أحكام الشرع الحنيف، مصداقا لقول العزيز الحكيم: "وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" (153) ـ الأنعام ـ

إلى السيدة رانية مديرة التحرير للإذاعة شمس أف م

الموضوع: مطلب حق الرد والتصحيح لما جاء في برنامج الماتينال التالي ذكره ليوم 2023/02/24.

منير الشرفي: حزب التحرير مخلي الدولة في خطر و كيان الدولة مهدد - منير الشرفي: 'حزب التحرير لا يؤمن بالدولة وموقف غريب من الدولة أن تسمح له بالنشاط وتنظيم مؤتمره - رئيس مرصد الدفاع عن مدنية الدولة منير الشرفي ضيفنا في الماتينال #LaMatinale#ShemsFm

تحية طيبة، أما بعد

سيدتي الكريمة، بعد الاستماع الى المهزلة الصباحية المشار اليها اعلاه، اتصلت بمؤسستكم هاتفيا ولم أتحصل عليك رغم أهمية الموضوع والتجاوزات التي اقترفت على موجات اذاعتكم المحترمة. فتعهدت مصالح الاستقبال بإيصال مطلبي في حق الرد الى سيادتكم. وبعد أسبوع ويزيد، لم أتلقى الى يومنا هذا، أي ردة فعل من جانبكم.

لذلك اتوجه اليكم الآن كتابيا لشرح المشكلة حتى أتمكن من حق الرد والتصحيح في حق حزب التحرير لإنارة الرأي العام حول الشبهات التي وجهت الينا ظلما وبهتانا وتضليلا للرأي العامعلى موجاتكم الاذاعية صباح يوم الجمعة 24/2/2023.

التفاصيل والحيثيات:

- بمناسبة اعتزام عقد، حزب التحرير، مؤتمره السنوي للخلافة بتاريخ 25/2/2023 عنوانه: "انهيار دولة الحداثة ولا خلاص الا بدولة الخلافة".

قامت أحزاب ومنظمات أخرى، معارضة أحقية عقد مثل هذه المؤتمرات في تونس، لاعتبارات أيديولوجية بالنسبة للبعض وخدمة للغرب الكافر المستعمر وأذنابه بالنسبة للبعض الآخر. علما وأن توقيت المؤتمر جاء متزامنا مع حملة التآمر على أمن هيئة الدولة... التي شنها الرئيس والأجهزة الأمنية على الأطراف المتهمة سابقا بالدولة العميقة أو الفاسدة والتي تتصدى للمشروع الرئاسي الأخير.

- فقام المنشط الاذاعي مالك الدخلاوي باستدعاء السيد منير الشرفي للحوار معه على اشكالية: السماح لحزب التحرير بالنشاط وعقد المؤتمرات خاصة أن حزب التحرير لا يمكن أن يحسب على المعارضة ولا حتى على السلطة الحاكمة. فهو حزب ثوري يعمل على الانقلاب الشامل على المستعمر وأعوانه.

ولكن ما راعنا الا أن المنشط تعمد التشويه الحزب وألصق فيه ما ليس منه بالتهم الآتي ذكرها:

• مقاربة الحزب المرسم بالرائد الرسمي للبلاد التونسية بشبهة الارهاب؛ بالمحاولة افتراء الصاق مصطلحات خطيرة أهمها عبارة: "امارة" (والتي تنسب الى الجهات الارهابية وتثير الخوف لدى الشعب التونسي).

والجدير بالذكرأن الحزب منذ نشأته في بداية الخمسينات، لم يستعملها بتاتا في كل منشوراته وخطاباته الخاصة والعامة بل استعمل عبارة "ولاية" كما جاء في الدستور وفي كل البيانات ومناشير التي أصدرها الحزب في تونس أو في غيرها من الولايات الاسلامية التي ينشط فيها الحزب كولاية كينيا أو نيجريا أو باكستان فحزب التحرير يتبنى الاسلام كاملا غير منقوص وغير محصور في عرق أو قطعة أرض قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ) الأنبياء:107.

• كما صرح بكل سفور وتحدي، أنه تعمد عدم اعطاء الطرف الغائب حقه في الرد والحضور. كما عبر عن ذلك في آخر الحوار ولمدة تزيد على الثلاث دقائق كاملة (3د) أنه وبصفته ابن المدرسة العمومية التونسية وابن دولة الحداثة والمدنية التي ترعرع فيها وتعلم فيها، لا يمكنه أن يتخلى بالحياد الصحفي، أمام هذا الفكر الذي يدعو اليه الحزب وأنصاره ومؤيديه، لأن حزب التحرير يدعو للإطاحة بالدولة المدنية ويعمل لاستئناف تطبيق الاسلام في الرعاية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليم واقامة الحدود الربانية وحمل الدعوة الاسلامية الى الخارج لكل شعوب العالم دون تمييز في العرق أو اللون من بني الانسان أي يدعو لإقامة الدولة الإسلامية، دولة "الخلافة" التي أسسها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام في المدينة المنورة (وهي المدينة التي زارها ويزورها كل المسلمين من تونس باشتياق وشغف وتقدير لمكانتها في عقول وقلوب كل المسلمين من تونس العراقة وتونس الحداثة بخاصة والعالم الإسلامي أجمع بعامة).

• مبررا هذا الموقف أنه لا يحق لأي صحفي أن يعطي الكلمة للفكر العنصري وكذلك الارهاب لا يحق لأي صحفي أن يعطيه الكلمة، ناعتا الحزب بالإرهابي ظلما وزورا.

• ولم يكتفي مالك بالخروج عن أبجديات المهنة، بل زاد عن ذلك وأخذ يتهجم على الدولة ومؤسساتها التي لا تحرك ساكنا لإيقاف نشاط الحزب قائلا:

- "النيابة العمومية ويني" بلهجة استخفاف بقدرات تونس في مجال مقاومة الارهاب (كأنه من أهل الاختصاص في قضايا الارهاب أو حتى دارس للحركات السياسية في تونس).

- "كيف تفكر الدولة عند هذه الرسائل" اشارة الى رسائل حزب التحرير.

منصبا نفسه وللأسف بدون رصيد، من قادة الرأي في تونس، حيث قال بلغة من دفعه لهذه المهزلة الصحفية: "En tant que lea-der d'Opinion".

وهكذا يتبين أن المنشط مالك الدخلاوي في حاجة أكيدة وماسة الى رسكلة وتكوين

تكميلي في مادة: نزاهة وأخلاقيات مهنة الصحافة والاعلام، أو أن يقع حصر عمله في قراءة ما يكتبه صحفيون مهنيون مختصون نجحوا بجدارة في الجامعة التونسية والتي تعد مفخرة للمؤسسات التونسية الحديثة في العالم العربي والاسلامي.

في الختام أقترح على شمس ف م، وبكل تواضع، أن ترسم سياسة أكثر نجاعة لرقابة الجودة في محتوى البرامج التي تبث من موجات مؤسستكم العمومية الموقرة، (خاصة وأنكم لاحظتم أن كل من والي أريانة وممثلين عن الدستوري الحر لم يجيبوا بل امتنعوا عن الاستجابةلطلب المنشط في المشاركة في البرنامج وربما كان سببه المستوى المتدني للحوار، فالمسؤولية الوظيفية والسياسية تقتضي ذلك).

لذا ولكل هذه الأسباب أطالب بحق الرد والتصحيح، على المنشط من ناحية وخاصة على ضيفه السيد منير شرف الدين (الذي رضي على "مدنيته" و"نزاهته"، أن يصارع الحزب غيابيا وبحضور جمهور المستمعين، في لقاء خاص بدون حضور الحزب وجه لوجه المنشط قائد الرأي)، اذا أمكن ذلك.من باب المعاملة بالمثل، أو على الأقل بحضوره، فنحن لا نحتكر المعرفة، ولا نخاف المواجهة ولا نخجل من أهدافنا ومن آراءنا.

مشكورة على حسن الفهم والرد، بما يليق بمكانة مؤسسة شمس أف م من ناحية، وبما يليق بمكانتك كصحفية، وكإعلامية، وخاصة كمهنية (حق التصحيح و الرد)، من ناحية أخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله،

أحمد طاطار

صناعة العُملاء تحت إشراف جمعيّات الإستعمار

أ. علي السعيدي

الخبر:

مشروع "بناة السلام" هو مشروع تُنجزه جمعية "المرأة والرّيادة" في إطار برنامج "معا" المُموّل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنفّذه منظّمة صحّة الأسرة الدوليّة بالتعاون مع رئاسة الحكومة التونسية.

يشمل هذا المشروع دورات تدريبيّة وأنشطة مُوجّهة إلى الشبّان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة والذين يهدفون إلى تطوير ذواتهم ايجابيّا. يهدف المشروع إلى تعزيز مشاركتهم في مجتمعاتهم المحليّة وتشريكهم في مسار التوقّي من السّلوكيات السلبيّة وندكر منها التطرّف العنيف. يتمّ تنظيم هذه الدورات في 20 معتمدية موزّعة على 10 ولايات خلال الأشهر القادمة. ويرمي هذا البرنامج إلى دعم قدرات الشباب، وإكسابه معارف ومهارات وفرص تفتح أمامه الطريق ليكون عنصرا فاعلا، قادرا على تغيير محيطه إيجابيّا وخاصة نظراءه من الشباب وأن يكون حاملا لأفكار جديدة يكون لها انعكاس إيجابيّ على المستوى الفردي والجماعي. ويهدف مشروع بناة السلام إلى مرافقة المشاركين لتمكينهم من تقديم حلول عمليّة لمختلف الوضعيّات التي يواجهها الشباب في حياتهم اليومية.

التعليق:

لا شكّ أنّ الاهتمام بالشباب وقضاياه جزء من الرّعاية التي يجب أن توليها كل دولة أهميّة قصوى، وبحكم أنّ طاقة الأمة في شبابها كان الواجب أن تحوز هذه الفئة اهتماما بالغا لدى الحكام فتحل كل مشاكلهم وتجعل منهم طاقات فاعلة لتحقيق النهضة والنماء.. لكن العجب العُجاب أن يكون الاهتمام بشبابنا من عدوّ متربص (USAID) يدّعي الحرص على مصلحة وشؤون هذه الفئة بالذات، عدو يداه ملطّخة بدماء المسلمين أينما وُجدوا، يقطع آلاف الأميال ليشرف مباشرة على رسكلة وإعداد كوكبة من شباب المسلمين ويرويهم بثقافته المنحرفة ويجعل منهم بيادق وعملاء ينظرون إلى الأمور من خلال وجهة نظره في الحياة..وإلاّ ما معنى مشروع بناة السلام وما معنى مقاومة التطرّف العنيف..؟؟

إنّ السلام وجهة نظر، ويراه الغرب في خضوع المسلمين لعقائده وأنظمة حكمه، حينها يكون المسلم مسالما بل مستسلما لكلّ أهواء الغرب ورؤاه في الحياة, أي أن يتماهى ويندمج ويذوب في حضارة الغرب فيصبح بلا عنوان ولا هويّة..لذلك نقول إنّ هذا المشروع يهدف إلى بناء قاعدة شبابية ولاؤها للغرب ولمفاهيمه تكون بمثابة صمّام أمان وحافظا وراعيا لتلك المفاهيم القذرة..أمّا مقاومة التطرّف فعنوان هُلامي حمّال لمعاني عديدة، لكن المراد منه مقاومة الماسكين على دينهم الحنيف وما يحمله من أحكام تعنى بشؤون الحياة, والتصدّي لكلّ حالات الانفلات من سطوة الغرب أو أيّ محاولة للانفكاك من هيمنة النظام العلماني الرأسماليّ نحو إقامة البديل الحضاري لأمة الإسلام الخلافة على منهاج النبوة.

إنّ الغرب الكافر عدوّ متربّص بهذه الأمة، وهو لا يقوى بمفرده على التصدّي لها لأنّه عدوّ مكشوف، لذلك يحاول الاختراق عبر هذه الجمعيّات المسمومة وجعل الحرب بين أبناء العقيدة الواحدة والدّين الواحد: حرب بالوكالة يكتفي هو فيها بالتوجيه والتمويل ليحصد النتائج. وممّا يزيد الأمر بؤسا هو استعمال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جمعيات ومنظمات محليّة خادمة لمشروعها من مثل جمعية المرأة والرّيادة ومنظّمة صحّة الأسرة، ثم الأكثر مرارة أنّ كلّ ذلك يتمّ بتنسيق وتعاون مع رئاسة الحكومة التونسية، بمعنى أنّ تلك الجمعيّات ومن ورائهم الجهة الرسمية في الدولة –المستأمنة على شبابنا- جميعهم طوع بنان هذا المجرم ويسهّلون له بلوغ مآربه القذرة ليجوب البلاد شرقا وغربا وينشر سمومه في أبنائنا بلا حسيب ولا رقيب.

وحتى لا يظنّ قارئ أنّنا نرمي التّهم جزافا، إليكم حقيقة هذه الوكالة:

الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدوليّة USAID هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدّمة للمدنيّين، أسّسها الرئيس جون كينيدي عام 1961 بأمر إداري لتنفيذ برامج المساعدات التنمويّة في المناطق بموجب قانون المساعدات الخارجية.. وعلى الرّغم من كون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID هي إحدى وكالات الحكومة الأمريكية المستقلة من الناحية الفنيّة، إلاّ أنّها تخضع لتوجيهات السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجيّتها ومجلس الأمن القومي، فيعمل مدير الوكالة ضمن توجيهات السياسة الخارجية وصلاحيّات وزير الخارجية..هذه الوكالة هي ذراع من جملة الأذرع الكثيرة للولايات المتحدة التي تسعى من خلالها لبسط نفوذ أمريكا والتدخّل في الشّأن الداخليّ للدّول تحت غطاء تقديم المساعدات والمعونات للدول الفقيرة وإرساء قيم الديمقراطية، وهي تشتغل على أوسع وأكثر من نطاق، اقتصاديّ وتعليميّ وصناعيّ وبيئيّ وسياسيّ وجمعيّاتي.

والغاية من كل ذلك "دعم تنفيذ السياسات الخارجية للولايات المتحدة" كما جاء في تقريرهم، أي ما يخدم أمريكا الاستعمارية ومصالحها التوسّعية لا ما يخدم البلدان المنهكة والضعيفة، فما تدخّلت إلا لإحكام السيطرة على الدول وجعلها تدور في فلكها وتابعة ذليلة عميلة. والغريب أنّ لها نشاطا كثيفا في تونس على مستوى حكومي وكذلك على مستوى الجمعيات والمنظمات والمرأة والشباب، وتفتح لها الحكومة كل الأبواب مُشرعة لتنهش وتخرّب..فمن يتصدّى اليوم لهذا المارد المدمّر ويحمي شبابنا من أن يكونوا معول هدم وتدمير..؟؟ وهل دولة الحداثة التي تُسلّم أبناءها وقودا لغرب صليبيّ حاقد جديرة بالبقاء، أم أنّ الجدارة لدولة الخلافة على منهاج النبوة، الوحيدة القادرة بأحكام الإسلام على تحقيق الأمن والأمان لشبابها..؟؟.

من يقف وراء تراكم الأزمات في تونس..؟؟

المهندس وسام الأطرش

الخبر:

قال رئيس البنك الدوليّ ديفيد مالباس في مذكّرة بعثها إلى الموظفين، إنّ خطاب سعيّد تسبّب في مضايقات بدوافع عنصريّة وحتّى حوادث عنف، وإنّ المؤسّسة أرجأت اجتماعا كان مبرمجا مع تونس حتّى تنتهي من تقييم الوضع..وإلى ذلك، قال المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، يوم الاثنين 06/03/2023، إنّ الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء تصريحات الرئيس التونسي بشأن الهجرة والتقارير عن اعتقالات تعسّفية، وحثّ السلطات التونسية على الوفاء بالتزاماتها المتعلّقة بحماية حقوق اللاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين. وندّد الرئيس التونسي، بالعنصريّة، وأشار إلى عواقب قانونيّة محتملة على مرتكبيها، وذلك بعد 10 أيّام من إعلانه حملة على الهجرة غير الشرعية باستخدام لغة أدانها الاتّحاد الأفريقيّ ووصفها بأنّها "خطاب كراهيّة عنصريّ"..

وفي وقت سابق، حذّر الرئيس التونسي سعيد، من توظيف واستغلال مؤسّسات الدولة وتعطيل العمل داخلها، بهدف خدمة أجندات سياسية. وقال سعيد خلال لقائه مع رئيسة الحكومة نجلاء بودن، إنّ البعض تسلّل إلى مؤسّسات الدولة بهدف تعطيل السّير الطبيعي داخلها، وآخرون لا يعملون بالحياد المطلوب بسبب انتمائهم السياسيّ، داعياً إلى ضرورة حماية هذه المؤسّسات من أي شكل من أشكال الانتماء وتسييرها وفقاً لمبدأ الحياد ووفقاً للقانون. يأتي ذلك بينما يواجه رئيس تونس أزمات على أكثر من جبهة، حيث تقود قوى المعارضة مظاهرات ميدانيّة للتّنديد بحملة الإيقافات الأخيرة التي استهدفت ساسة بارزين ورجال أعمال وقضاة وإعلاميين، بتهمة التآمر على أمن الدولة والتّخطيط لتنفيذ انقلاب على الحكم، والتورّط في قضايا فساد مالي. (العربية نت)

التعليق:

كثيرا ما يهاجم النّاس الرّئيس قيس سعيّد، وخاصّة في الفترة الأخيرة معتبرين إيّاه مصدر كلّ الأزمات التي تعصف بالبلاد على غرار أزمة غلاء الأسعار واختفاء المواد الأساسيّة، ومن قبلها أزمة النّفايات في صفاقس وقضية ضحايا الهجرة من أبناء جرجيس، وغيرها من الأزمات التي لا تكاد تنتهي. هذه الأيّام، ازداد الوضع احتقانا في الدّاخل والخارج، بعد أن فتح الرئيس جبهات جديدة يستعرض عبرها عنتريّاته الفارغة، على غرار ملفّ النّاشطة الجزائريّة التي تمّ تهريبها إلى فرنسا، أو ملفّ الأفارقة..وفي المقابل، لا يزال هناك من يُطبّل لهذا المسار الأعرج وينسب الفشل كلّه إلى رموز "العشريّة السوداء" ممّن حكموا قبل الرئيس سعيد.

والسؤال الذي يطرح نفسه في خضمّ هذه الأزمات المتراكمة بعضها فوق بعض، متى سيعي هؤلاء جميعا أنّ الأزمة متأتّية أساسا من النظام الفاسد الذي لم توجّه إليه أصابع الاتّهام..؟؟ أليس النّظام الجمهوريّ العلمانيّ والخيار الاقتصاديّ الرأسماليّ هما سبب كل بليّة يعيشها أهل تونس منذ خروج دبّابة الاستعمار..؟؟ أليست الديمقراطية بما جلبته من ارتهان للبنوك العالميّة ومن تدخّل سافر للسّفارات الأجنبيّة ومن تحكّم لرؤوس الأموال في أشباه الحكّام سببا في تشكّل هذا المناخ السياسيّ المتعفّن..؟؟ بل أوليست تفاهة الديمقراطية هي التي جعلت من أمثال قيس سعيّد رئيسا وممّن سبقوه وسطا سياسيّا..؟؟ وختاما، أليس إعراضنا عن شرع الله وعن أحكامه العادلة هو السّبب فيما نعيشه من ضنك وشقاء..؟؟

اللّهم إنّا نبرأ إليك من الديمقراطيّة ومن الرأسماليّة ومن متاهات الدّولة الوطنيّة الفاسدة، ونسألك خلافة راشدة على منهاج النبوّة، توحّد المسلمين جميعا على كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، لا فرق فيها بين أبيض أو أسود ولا بين عربيّ وأعجميّ إلاّ بالتقوى

هل تمثّل مظاهرات اتّحاد الشّغل نقطة تحوّل في العلاقة مع سعيّد..؟؟

ظلّ السّؤال مطروحا منذ أشهر حول مدى جدّية المنظّمة النقابيّة في معارضة الرئيس التونسي قيس سعيد والدخول كما يقال، في معركة كسر عظام معه، وكانت هنالك شكوك تستند على عديد الاعتبارات من بينها السياسيّ والمصلحيّ، إلى جانب رفض قيادة الاتّحاد التّقاطع مع حركة النهضة والرجوع إلى ما قبل 25 جويلية، وهو ما جعلها تساند بقوّة ما اتّخذه الرئيس سعيد من إجراءات دون تحفّظ إلى حدود صدور المرسوم 117.

ورغم اعتراض الاتّحاد العامّ التونسيّ للشّغل على جوانب عديدة من سياسة الرئيس، إلاّ أنّه بقي حريصا على اعتماد أسلوب اليد الممدودة لساكن قصر قرطاج: دعّمه سياسيّا، واعترض على دعوات الذين حاولوا سحب الشرعيّة منه، وأصرّ على رفض الاقتراب من فئة الأحزاب المتضرّرة من انقلاب الرئيس وهاجمها في أكثر من مناسبة حتى لا تختلط الأوراق حسب تبرير القيادات النقابيّة، وحتى لا يظنّ الرئيس بأنّها انحازت إلى خصومه. وحاولت المنظّمة في المقابل وبكلّ الطرق كسب ثقته وبناء علاقة شراكة معه، وبقيت إلى آخر لحظة تنادي بالحوار، وأشركت بعض منظّمات المجتمع المدنيّ لإعداد وثيقة إنقاذ للبلاد من الأزمة الشّاملة، لكنّها فشلت في كلّ ذلك، وأدركت في النّهاية أنّ الخلاف مع الرئيس يتعلّق بوجودها وبأسلوبها في العمل وتمسّكها بالتدخّل في الشّأن العام، ورفضها الدخول في بيت الطّاعة بشكل كامل.

الآن تغيّرت المعطيات كليّا، وتحوّلت العلاقة إلى تحدّ متبادل، واتجهت فيما يبدو نحو القطيعة والصّراع: فما حدث يوم السبت الماضي قد يكون نقطة فاصلة في العلاقة بين الاتحاد ورئاسة الجمهورية؛ فانتقده سعيّد في العلن، واتّهمه بالخلط بين النقابيّ والسياسيّ كما فعل سابقوه، ثم قام بطرد ضيوف الاتّحاد القادمين من الخارج في محاولة لعزله عن بقيّة مكوّنات الحركة النقابيّة العالميّة..وقد سبق لحكومته أن لوّحت بالتّعاون مع بقيّة المنظمات النقابية. والأشدّ وطأة على الاتّحاد من ذلك، ما قام به بعض أنصار الرئيس الذين اعترضوا طريق الأمين العام نور الدّين الطبّوبي ورفعوا شعارات معادية له وللاتّحاد. وكانت تلك علامة عداء فارقة في موقف السّلطة الحقيقيّ من المكتب التنفيذيّ الحاليّ وبقيّة القيادات النقابيّة.

فهل أساء سعيّد اختيار التّوقيت ولم يحسن قراءة الموازين والظّروف، واعتقد بأنّه قادر على فرض إرادته من خلال إضعاف الاتّحاد وتغيير قيادته أو إخضاعها، في حين أنّه يفتقر حاليّا لأوراق رابحة، فالاقتصاد منهار، والدولة ضعيفة، وعزلته في الدّاخل تزداد وضوحا، أمّا حزامه الخارجيّ فهو هزيل ومهزوز. فهو محاصر - خاصّة بعد سلسلة الإيقافات الأخيرة - بتحرّكات وبيانات لعدد من المنظّمات الدوليّة التي أدانت سياساته إضافة الى الضّغط الذي يمارسه خصوم الداخل زائد تحرّك سفراء عدد من الدول الأوروبية وتوافدهم على عدد من "المنظّمات الوطنيّة" "للدّفاع عن الحريّات"، دون أن ننسى المسيرات التي نفذّها الاتحاد في ثماني ولايات ، كلّ هذا الحراك ساهم في إرباك الرئيس وجعله يسرّع الخطى نحو الأمام وبقوّة..

أمّا ورقة "الشرعيّة الشعبيّة" فقد اهترأت وتراجعت تدريجيّا (لولا عمليّات الإيقافات والتّنكيل وسط صراخ العامّة وتهليل الأتباع وبعض المنخدعين.. ولم تبق غير "القوى الصّلبة" التي لا تزال داعمة له سياسيا ومؤسساتيّا.

وهكذا تتّضح الرّؤية تدريجيّا يوما بعد يوم، أنّ حالة الطّغيان في الحكم هي أمر لا يعني دول الغرب كثيرا بقدر ما يعنيهم قدرة الحاكم على تضليل الشّعب المتلهّف للتحرّر ومحاسبة من نكّلوا به..وما على الذين اختلطت عليهم الألوان والسّبل سوى تغيير زاوية النّظر واستحضار تجارب التّاريخ وتحذيرات المولى العزيز لعباده من الركون إلى الذين ظلموا.

عبر هيئة جديدة:
وزيرة الطّاقة تعلن عن "بيع الثّروة الطاقيّة للشّركات الأجنبيّة"..

أعلنت وزيرة الصّناعة والطّاقة والمناجم نائلة القنجي نويرة، عن إحداث الهيئة التعديليّة المستقلّة لتنظيم قطاع الكهرباء في القطاعين العام والخاصّ..وقد عدّدت خصال ومزايا هذه الهيئة، التي سيكون من مهامّها، تحديد وتعديل تعريفتي الكهرباء والغاز في إطار ما سمته (الشفافيّة والنّزاهة) مؤكّدة في ذات السياق أنّ ذلك سيجنّب الوزارة والشركة التونسية للكهرباء والغاز، الضّغط والانتقاد المتواصل عند إقرار إدخال تعديلات على تعريفتي الكهرباء والغاز. كما أكّدت الوزيرة أنّ هذه الإجراءات، ترمي إلى تحفيز الأسر التونسية والشركات الخاصّة على الانخراط في برنامج التّحسينات التي تمّ إدخالها على صندوق الانتقال الطاقيّ.

ولكن، وزيرة الصناعة والطاقة لم تتعرّض إلى القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرّخ في 11 ماي 2015 المتعلّق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة، الذي ينصّ فصله الخامس على أنّ مشاريع إنتاج الكهرباء من الطّاقات المتجدّدة فضلا على أنّها تنجز بهدف الاستهلاك الذاتيّ، وبهدف بيعها كليّا وحصريّا للهيكل العموميّ الذي يلتزم بشرائها، فهي تنجز أيضا بهدف التّصدير..

كما لم تطلع الوزيرة الرّأي العام التونسي على الجهات التي ستتولّى عملية تصدير الكهرباء، عوضا عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ولم توضّح توجّه الدولة التونسية نحو إقصاء الشركة العمومية من عملية التصدير، وحرمان الشعب التونسي من التمتّع بمداخيل صادرات طاقاته المتجدّدة، في ضرب صارخ لأحد أهداف الثورة، المتمثّل في استرجاع الشعب لسيادته على ثرواته الطبيعية..

الوزيرة وفي استعراضها للإجراءات "الثوريّة"، تجنّبت استعمال المصطلحات الدقيقة في هذا المجال، وتسمية الأشياء بمسمّياتها: فإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة بهدف التصدير لا يتمّ لا من قبل الأسر التونسية ولا من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ولكن من قبل ما يسمّى بشركة المشروع، وفي إطار عقود لزمات حسب الفصل 24 من القانون عدد 12 لسنة 2015، الذي يمكّن منتج الكهرباء بهدف التّصدير، حسب فصله السادس، من إقامة خطّ مباشر لنقل هذه الكهرباء خارج التراب التونسي.

ففي إطار التّفويت في ثروة التونسيّين كان القصد من تصريحات وزيرة الصناعة، تفويت الدولة التونسية لأنشطة الإنتاج والتصدير لفائدة شركات أجنبيّة، في إطار ما يسمّى برفع احتكار الدولة لقطاع الكهرباء، وخصخصة هذه الأنشطة في خطوة نحو تجريد الشركة التونسية للكهرباء والغاز من أنشطتها الأساسيّة في الإنتاج والتّصدير.

ونشير في هذا السياق إلى أنّ القانون عدد 12 لسنة 2015 هو من القوانين التي تندرج ضمن برنامج الإصلاحات الهيكليّة في بابه المتعلّق بتخلّي الدولة عن دورها الاقتصادي من خلال التّفويت في المؤسسات العمومية. كما يندرج ضمن مقترحات الاتحاد الأوروبي في مفاوضاته مع تونس في إطار اتفاقية التبادل الحرّ الشّامل والمعمّق، حيث نصّت مقترحات الجانب الأوروبي على رفع احتكار الدولة في جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع الكهرباء. كما أنّ إحداث الهيئة التعديليّة يندرج ضمن توصيّات البنك الدولي، وانفتاح قطاعي الكهرباء والغاز على القطاع الخاص الأجنبي، لضمان التبادل عبر الحدود مع أوروبا حسب البنك الدولي.

وفي هذا السياق أيضا، كان حريّا بالسيدة وزيرة الصناعة والطاقة، التّذكير بالموقف الرسميّ التونسي الذي مجّد وثمّن إعلان المفوضيّة الأوروبية الصادر يوم 8 ديسمبر 2022 عن موافقة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تخصيص، حسب نص البيان، مبلغ بقيمة 307.6 مليون أورو لتمويل مشروع الرّبط الكهربائي عبر البحر بين تونس وايطاليا والذي يعرف بمشروع "الماد".

كما كان حريّا بها أن توضّح أنّ هذا التّمويل هو قرض بفوائد ربويّة سيسدّده الشعب التونسي، من أجل توفير الرّفاه لشعوب الدول الأوروبية الأعضاء، وأنّ تثمين الخارجية التونسية لهذه الموافقة والتّسويق لها، "كتتويج لمجهودات حثيثة لعسار من المفاوضات مع مختلف الشركاء"، هو عيّنة لتسويق تفويت الحكومات في حقوق شعوبها والاستخفاف باستحقاقاتها..

الخصخصة هي العنوان الأبرز

كما أنّ القول بأنّ مشروع الرّبط الكهربائي سيمكّن من تلبية حاجيات تونس من الطاقة وتعزيز أمنها وانتقالها الطاقيّ، لا يخرج عن سياق سياسات المغالطة والتّعتيم الممنهجة التي اتّبعتها جميع الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، باعتبار أنّ نصّ عقد اللّزمة بين الجانب التونسي والشركات الأجنبية، ينصّ ـ بناء على الفصل 26 من القانون عدد 12 لسنة 2015 ـ على حصول تونس على معلوم وعلى نسبة الحصّة الرّاجعة للدولة من الكهرباء المنتجة المعدّة للتّصدير.. والحال أنّ «وطنية» الحكومات تفرض عليها منح امتياز الإنتاج والتصدير للشركة التونسية للكهرباء والغاز، لتجنيب البلاد حالة التسوّل على أبواب المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي، التي تدفع نحو تحرير القطاعات الإستراتيجيّة وفتحها أمام المنافسة، على غرار قطاع الكهرباء الذي تمّ تحريره بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 2015، والإعلان عن إحداث هيئة تعديليّة مستقلة هو الخطوة الأخيرة لاستكمال الإطار القانوني للتّفويت في القطاع وخصخصته على مرأى الرأي العام والاتحاد العام التونسي للشغل، الذي لم يبق له سوى النّفخ في قربة مثقوبة.

إنّ الحديث عن تركيز هيئة تعديلية مستقلة في قطاع اقتصادي معيّن هو إقرار بفتح هذا القطاع للخصخصة. وترويج المؤسسات المالية الدولية لهذا التوجّه، على أنّه انفتاح على المنافسة وعلى الشّركات العالمية، التي ستؤمّن ازدهار القطاع بفضل قدراتها التمويلية والتكنولوجية.

تونس تمنح التّجديد الأوّل لرخصة «عريفة» لاستكشاف المحروقات لمدة 3 سنوات

منحت تونس المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة «ي.أن.ج اكسبلوريشن المحدودة» التّجديد الأول لرخصة البحث عن المحروقات التي تُعرف برخصة «عريفة» لمدة 3 سنوات ابتداء من 27 ديسمبر 2022 إلى غاية 26 ديسمبر 2025. وتغطّي الرخصة، وفق بيانات تضمّنها أمر أصدرته وزارة الصناعة بالرائد الرسمي عدد 23 لسنة 2023 زهاء 808 كيلومترا مربعا وتصل إلى الحدود الجزائرية في بعض جوانبها.

ويتعيّن على شركة «ي.أن.ج اكسبلوريشن المحدودة » حفر بئر استكشافيّة والقيام بمسح زلزاليّ ثلاثيّ الأبعاد يتمّ ضبطها بالاتّفاق بين المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة بكلفة جمليّة دنيا في حدود 8 مليون دولار أمريكي. وتشير بيانات متّصلة بقطاع النفط أنّ تونس سجلت خلال 2022 حفر بئر تطويريّة جديدة وانطلاق أشغال المسح الزلزاليّ برخصتي «حزوة» و«الواحة» في حين لم يتمّ إلى موفى شهر جوان 2022 حفر أي بئر استكشافية.

التحرير:

يصدر هذا الأمر من قبل وزارة الصّناعة باسم رئيس الدولة الذي لا يفوّت فرصة في الحديث عن وجوب استعادة الشعب لثرواته.. وهنا تستمرّ المهزلة لتأتي هكذا أوامر وقرارات داحضة لشعارات الرئيس وسلطته.. فدولة الحداثة التي يشدّد الرئيس على حرصه للمحافظة عليها, لم تحاول ولو يوما تدارك وضع الارتهان الحاصل لديها خصوصا في هذا المجال الحيويّ, إذ حوالي 70 سنة من الحكم لم تكف القائمين على الحكم لإقامة سلطان الشّعب على ثرواته, عبر عملية استرداد كامل مراحل الاستكشاف والتّثمين والإنتاج لما في باطن الأرض التونسية بأيادي كفاءاتها وطاقاتها الفكريّة والبشريّة المهدورة في شتّى عواصم الدول الكبرى..

تتواصل إذن عملية التّفويت في ثروات البلاد لصالح الشركات العالمية التي تستحوذ على القطاعات الإستراتيجية، وتوظّفها لخدمة مصالحها دون اعتبار لحاجة هذا البلد الذي يرزح تحت وطأة التسوّل وطرق أعتاب الدول الغربية التي تعمّدت إذلال أهله.

ويتعمّق الخذلان وحالة الهوان والخزي بتعمّق اختراق هذه الشركات العالمية للدولة وتوسّع نفوذها المالي والسياسي مع حكومات ومسؤولين، تطبّعوا وتبنّوا هذه الأطروحات على حساب معاناة الشعوب وتطلّعاتهم البسيطة.

مسؤولون يحكمون البلاد مجرّدين من كلّ انتماء لبلد يعاني من المديونيّة، ومن التبعيّة ومن أزمة سيولة وأزمة ماليّة عموميّة يمكن معالجتها، باستعادة المبادرة على أرضنا وتسييد أهلها عليها بشكل كلّي..لنقف عند حقيقة مرّة، أنّه لا يمكن إيقاف النّزيف المالي مع حكومات ارتهنت في أحضان أجندات تتضارب مصالحها مع مصالح الشعوب، وأنّ الحديث عن السيادة يفرض وجوبا الحديث عن إقامة كيان سياسي يكون سيّد أمره بتشريعات راشدة في كلّ المجالات.

قرار بحلّ المجالس البلديّة: هل انتهى مسار اللامركزيّة في تونس..؟؟

قبل حوالي 3 أشهر من الموعد القانوني للانتخابات البلدية في تونس، أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد، في ساعة متأخّرة من ليل الأربعاء 8 مارس 2023، أنّه قرّر حلّ كلّ المجالس البلدية وتعويضها بنيابات خصوصيّة. يأتي ذلك مع اقتراب انتهاء المدة النيابية (2018-2023) للمجالس البلدية المنتخبة مباشرة، والتي انطلقت عهدتها منذ سنة 2018، باعتبار أنّ الموعد المفترض للانتخابات البلدية القادمة هو 12 جوان 2023 وفق ما ينصّ عليه القانون الانتخابي.

كما أعلن قيس سعيّد، لدى ترؤّسه مجلس الوزراء مساء الأربعاء 8 مارس الجاري، أنّ المجلس نظر أيضًا في «مرسومين يتعلّقان بتنقيح القانون الانتخابيّ لأعضاء المجالس البلدية، وبانتخاب المجلس الوطني للجهات»، وذلك وفق مقطع فيديو نشرته الرئاسة التونسية في ساعة مبكّرة من فجر الخميس.

وقال قيس سعيّد، في خطاب أدلى به في مفتتح المجلس الوزاريّ: «المعركة التي نقودها بالقانون ضدّ الذين عاثوا في البلاد فسادًا ستستمرّ بنفس القوّة وبنفس العزم»، وفق ما جاء على لسانه.

ويأتي قرار قيس سعيّد بحلّ المجالس البلدية، في سياق عام تدقّ فيه الجامعة الوطنية للبلديات التونسية ناقوس الخطر من فرضيّة وجود «مخطّط واضح لإنهاء مسار اللامركزيّة في تونس» وسبق أن نبّه رئيس الجامعة الوطنية للبلديات التونسية ورئيس بلدية روّاد، عدنان بوعصيدة، في 30 ديسمبر 2022، إلى أنّ «كلّ المؤشّرات تدلّ اليوم على مخطّط واضح لإنهاء مسار اللامركزيّة في تونس».

وأكّد عدنان بوعصيدة، في مداخلة له على إذاعة «موزاييك» (محلية) أنّ نسف السلطة المحلية والعودة إلى قانون سنة 1975 المتعلّق بالبلديات، بات واردًا منذ قرار إلغاء وزارة الشؤون المحليّة وإحالة جميع هياكلها إلى وزارة الداخلية التونسية، وفق تقديره.

التحرير:

وهكذا يمضي الرّئيس سعيد المسنود من قصر الإيليزي في هدم كلّ ما وضعه سلفه من حلقات حكم على المقاس الانجليزي, واطمأنّوا به بعد ثورة هزّت أركان الحكم الوضعيّ برمّته..وهكذا تستمرّ ملهاة السّاسة المتعالين على نظام الحكم الإسلامي, المصرّين على جعل تونس حقل تجارب وشهوات وأهواء بشريّة تدّعي الحكمة والكمال وتخفي اتّكالها على المستعمرين وسندهم المشروط لأجل تحقيق مصالحهم السياسية والاقتصادية في بلادنا..

إنّ حكومات النظام الديمقراطيّ الرأسماليّ في بلادنا ليست إلاّ واحدة من اثنتين: إمّا معاول هدم أو غوّاصات عبور, وكلّما استوفت إحداها الغرض منها يعمد مستخدمها من تلك الدول الاستعمارية إلى التخلّص منها. وإنّ ما تشهده تونس بكلّ اختصار نسخة جديدة من عبث سياسيّ متواصل, وحرب على طواحين الهواء وكلّ من سيكشف عنه البحث..

أضواء على أجهزة دولة الخلافة: الصّناعة

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

الجهاز الرّابع والأخير من أجهزة دولة الخلافة التي يتطلّبها الجهاد هو جهاز الصّناعة: ودائرة الصّناعة هي الدّائرة التي تتولّى جميع الشّؤون المتعلّقة بالصّناعة، سواء أكانت صناعة ثقيلة كصناعة المحرّكات والآلات، وصناعة هياكل المركبات، وصناعة الموادّ، والصّناعات الإلكترونيّة، أم كانت صناعة خفيفة.. وسواء أكانت المصانع من نوع المصانع التي تدخل في الملكيّة العامّة، أم من المصانع التي تدخل في الملكيّة الفرديّة ولها علاقة بالصّناعات الحربيّة..والمصانع بأنواعها يجب أن تقام على أساس السّياسة الحربيّة أي قابلة لأن تتحوّل إلى مصانع حربيّة تنتج الآليّات العسكريّة وقطع غيارها وكلّ ما يتطلّبه الجيش ليقاتل: فالجهاد والقتال يحتاج إلى الجيش، والجيش حتّى يستطيع أن يقاتل لا بدّ له من سلاح، والسّلاح حتّى يتوفّر للجيش توفّرا تامّا يحقّق اكتفاءه الذّاتيّ على أعلى مستوى ويقيه الارتهان لأيّ طرف كان، لا بدّ له من صناعة ذاتيّة متطوّرة قائمة في داخل الدّولة، وبخاصّة الصّناعة الحربيّة لعلاقتها القويّة بفرض الجهاد..

أدلّة الجهاز

وفي ما يتعلّق بالأدلّة الشرعيّة على وجوب إقامة صناعة عسكريّة، فقد أمر الرّسول الكريم بصناعة المنجنيق والعرّادة (الدبّابة): فعن مكحول (أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم نصب المنجنيق على أهل الطّائف)، وقال صاحب السّيرة الحلبيّة (أرشده إليه سلمان الفارسيّ رضي الله عنه..وهو الذي عمله بيده)..وجاء في سيرة بن هشام (..عند جدار الطّائف دخل نفر من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم تحت دبّابة)..ويُفهم من هذه الآثار أنّ الصّناعات العسكريّة من مسؤوليّة الخليفة وله أن يستعين بمن شاء لإقامتها وتنظيمها كما استعان الرّسول بسلمان، وهي ليست بحاجة إلى أمير بل إلى مدير ينفّذ تعليمات الخليفة وقد يعمل بيده كما جاء في الأثر..وإقامة المصانع العسكريّة فرض، لأنّ الإرهاب المطلوب في قوله تعالى (ترهبون به عدوّ الله وعدوّكم) لا يحصل إلاّ بالإعداد، والإعداد يستلزم وجود مصانع: فتكون الآية - وسائر أدلّة الجهاد - دالّة على وجوب إقامة المصانع العسكريّة بدلالة الالتزام، كما تكون دالّة أيضا بقاعدة ما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب، لأنّ واجب الجهاد لا يتيسّر على الوجه الأكمل إلاّ بامتلاك صناعة عسكريّة ذاتيّة متطوّرة وتحقيق الاكتفاء الذّاتي - عتادا وعدّة - وعدم الارتهان عسكريّا لأيّ طرف كان..

الدّولة والصّناعة

ودولة الخلافة يجب عليها أن تقوم بإنشاء نوعين من المصانع تبعا لوجوب رعايتها لمصالح النّاس: النّوع الأوّل يتعلّق بمصانع أعيان الملكيّة العامّة، كمصانع استخراج المعادن وتنقيتها وصهرها ومصانع استخراج النّفط والغاز..وهذه المصانع تكون مملوكة ملكيّة عامّة تبعا للمادّة التي تصنعها، وتقوم الدّولة بإقامتها والإشراف عليها نيابة عن المسلمين..أمّا النّوع الثّاني فيتعلّق بمصانع الصّناعات الثّقيلة وصناعة الأسلحة، وهذا النّوع يجوز أن يكون مملوكا للأفراد لأنّه من الملكيّات الفرديّة..لكن بعد أن تطوّرت الأسلحة هذا التطوّر الرّهيب وأصبحت معدّاتها ثقيلة وخطيرة وباهظة التّكاليف وممتنعة عن تمويل الأفراد وتملّكها وحملها (الدبّابات - الطّائرات - القنابل الذريّة - حاملات الطّائرات..)، يفترض الواجب على الدّولة أن تقوم هي بإنشاء هذا النّوع من المصانع دون أن تمنع الأفراد من إقامتها - لأنّها في الأصل ملكيّة خاصّة - على أن يكون ذلك تحت إشراف الدّولة - حجما وكمّا وتسويقا - وبذلك يكون تزويد الجيش الإسلاميّ بالمعدّات العسكريّة من الدّولة بالأساس، ثمّ من الأفراد بطلب من الدّولة، كما يكون تسويق الأسلحة المنتجة في الدّولة الإسلاميّة بإشراف الدّولة أيضا - كمّا ونوعيّة وأطرافا واستعمالا - وحسب مصلحة الدّولة والدّعوة..إذن، فمن واجب الخليفة أن ينشئ الصّناعة الثّقيلة وصناعة الأسلحة ويعيّن لها مديرا عامّا يرتبط به مباشرة أو بمن ينوب عنه (معاون التّفويض)..

الاكتفاء والسّيادة

والدّولة حتّى تكون مالكة لزمام أمرها بعيدة عن تأثير غيرها فيها، لا بدّ من أن تقوم هي بصناعة سلاحها وتطويره بنفسها، حتّى تكون باستمرار سيّدة نفسها ومالكة لأحدث الأسلحة وأقواها - مهما تقدّمت الأسلحة وتطوّرت - وحتّى يكون تحت تصرّفها كلّ ما تحتاج إليه من سلاح، لإرهاب كلّ عدوّ ظاهر لها وكلّ عدوّ محتمل، مصداقا لقوله تعالى (وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوّكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) - الأنفال 60 - وبذلك تكون الدّولة مالكة لإرادتها تنتج السّلاح الذي تحتاج إليه وتطوّره، وتستمرّ في تطويره بالشّكل الذي يمكّنها من أن تحوز على أفضل الأسلحة وأعلاها وأقواها، حتّى تستطيع بالفعل أن ترهب جميع الأعداء الظّاهرين والمحتملين..ولهذا يجب على الدّولة أن تقوم بصناعة أسلحتها بنفسها، ولا يجوز أن تعتمد على شرائه من الدّول الأخرى، لأنّ ذلك سيجعل من تلك الدّول - وفيها الأعداء المحاربون فعلا أو حكما - متحكّمة بها وبمشيئتها وبسلاحها وبحربها وقتالها، ممّا يؤثّر على واجب الجهاد ويحدّ من مجاله: فلا يُتصوّر أن نشتري سلاحا من جهة ما لكي نقاتلها به..بل إنّ هذا الاختلال العسكريّ قد يغري الدّول التي تمتلك السّلاح المتطوّر بغزو الدّولة الإسلاميّة في عقر دارها..

انتحار سياسيّ

والمشاهد المحسوس في العالم اليوم، أنّ الدّول التي تبيع السّلاح إلى الدّول الأخرى لا تبيعها كلّ سلاح - خاصّة المتطوّر منه - ولا تبيعه إلاّ بشروط معيّنة تشمل كيفيّة استعماله، ولا تبيعه كذلك إلاّ بمقدار معيّن - هي تراه وتفرضه - وليس حسب طلب الدّولة التي تريد شراءه..وهذا من شأنه أن يجعل للدّولة التي تبيع السّلاح سيطرة ونفوذا على الدّولة التي تشتري السّلاح، ما يمكّنها من فرض إرادتها عليها والله تعالى يقول (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا)..ويتأكّد الأمر خاصّة إذا ما وقعت الدّولة التي تشتري السّلاح في حرب: فإنّها عندئذ ستحتاج إلى مزيد من السّلاح ومن قطع الغيار ومن الذّخيرة، ما سيجعل اعتمادها على الدّولة المصدّرة للسّلاح أكثر، وخضوعها لطلباتها أكبر..هذه الوضعيّة تتيح للدّولة المصدّرة أن تتحكّم فيها وفي إرادتها، خاصّة وهي في حالة حرب واحتياج ملحّ وحيويّ للسّلاح وقطع الغيار..وبذلك ترهن نفسها ومشيئتها وحربها وسلمها وجهادها وكيانها للدّولة التي تصدّر إليها السّلاح..فالارتهان العسكريّ - مهما قلّ شأنه - أخطر أنواع الارتهان، بل هو انتحار سياسيّ، ويتأكّد هذا مع الدّولة الإسلاميّة القائمة أساسا على واجب الجهاد وحمل الدّعوة إلى العالمين: فوقوع الخليفة تحت تأثير طرف خارجيّ يُفقده شرطا من شروط الانعقاد ويوجب عزله، ووقوع الدّولة الإسلاميّة تحت تأثير طرف خارجيّ في تطبيق الإسلام وحمله ينفي عنها صفة الإسلام..

صناعة ذاتيّة

لذلك كلّه، وحتّى تتمكّن من الاضطلاع بواجب الجهاد ورسالة حمل الدّعوة للعالمين، يجب أن تقوم الدّولة الإسلاميّة بنفسها بصنع سلاحها، وكلّ ما تحتاج إليه من آلة الحرب - عتادا وعدّة - ومن الذّخيرة وقطع الغيار..وهذا لا يتأتّى للدّولة إلاّ إذا تبنّت الصّناعة الثّقيلة، وأخذت تنتج أوّلا المصانع التي تنتج الصّناعات الثّقيلة الحربيّة منها وغير الحربيّة، أي إلاّ إذا أرست صناعة ذاتيّة على أساس السّياسة الحربيّة: فلا بدّ من أن يكون للدّولة مصانع لإنتاج السّلاح الذرّي (مفاعلات نوويّة) والمركبات الفضائيّة، ولإنتاج الصّواريخ والأقمار والطّائرات والدبّابات والمدافع والسّفن الحربيّة والمركبات المصفّحة بأنواعها، والأسلحة الثّقيلة والخفيفة بأنواعها.. ويجب أن يكون لديها مصانع لإنتاج الآلات والمحرّكات والموادّ والصّناعة الإلكترونيّ، وكذلك المصانع التي لها علاقة بالملكيّة العامّة، والمصانع الخفيفة التي لها علاقة بالصّناعات الحربيّة..كما يجب على الدّولة أن تحقّق اكتفاءها الذّاتيّ من الموادّ الأوّليّة والطّاقة اللاّزمة لهذه الصّناعات، على غرار الحديد والصّلب وخاصّة النّفط والغاز الذي يسيّر المصانع والآليّات، وهذه - من فضل الله - تزخر بها أرض الإسلام..كلّ ذلك يقتضيه وجوب الإعداد المفروض على المسلمين، كما يقتضيه وجوب إرهاب العدوّ، قال تعالى (وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوّكم) - الأنفال 60 ...

السّياسة الحربيّة

بما أنّ الدّولة الإسلاميّة دولة رساليّة مكلّفة بتبليغ رسالة الإسلام وحمل الدّعوة الإسلاميّة إلى العالمين بطريقة الدّعوة والجهاد، فإنّها ستكون دولة في حالة حرب متواصلة، جيوشها مبثوثة في أصقاع الأرض ولا تخرج من حرب إلاّ إلى أخرى..وهذا يقتضي منها أن تكون دولة دائمة الاستعداد للحرب والجهاد، كما يقتضي أن تكون الصّناعة فيها - سواء أكانت ثقيلة أم خفيفة - مبنيّة على أساس السّياسة الحربيّة، أي قابلة لإنتاج المعدّات الحربيّة، في أيّ وقت بيسر وسهولة وبأقلّ التّكاليف، حتّى إذا ما احتاجت الدّولة إلى تحويلها إلى مصانع تنتج الصّناعة الحربيّة بأنواعها، تيسّر لها ذلك في أيّ وقت تريد، مثل تحويل المفاعلات الذريّة المدنيّة التي تنتج الطّاقة الكهربائيّة إلى مفاعلات تنتج القنابل النوويّة، أو تحويل مصانع السيّارات والطّائرات والبواخر المدنيّة إلى مصانع للمركبات العسكريّة والدبّابات والطّائرات القتاليّة والبواخر الحربيّة وحاملات الطّائرات، أو تحويل مصانع الإلكترونيّات المنزليّة إلى مصانع للأسلحة الخفيفة والموادّ الإلكترونيّة العسكريّة، أو تحويل مصانع النّسيج والأحذية المدنيّة إلى مصانع الملابس العسكريّة، أو تحويل المركّبات الكيميائيّة إلى مصانع للذّخائر العسكريّة، وقس على ذلك سائر الصّناعات..ولذلك يجب أن تُبنى الصّناعة كلّها في دولة الخلافة على أساس الصّناعة الحربيّة، وأن تُبنى جميع المصانع - سواء التي تنتج الصّناعات الثّقيلة أو التي تنتج الصّناعات الخفيفة - على أساس هذه السّياسة، ليسهل تحويل إنتاجها إلى الإنتاج الحربيّ في أيّ وقت تحتاج الدّولة إلى ذلك..

أمريكا تتجوّل في أفريقيا وتحاول سرّاً إخفاء عار الرأسماليّة العالميّ

(مترجم)

شعبان معلّم

الخبر:

أنهت سيّدة أمريكا الأولى، الدكتورة جيل بايدن، رحلتها التي استغرقت خمسة أيام إلى بلدين أفريقيّين يوم الأحد 26 فيفري 2023. وكانت رحلتها الأولى إلى ناميبيا والسّادسة لها إلى كينيا. وتتماشى زيارة جيل بايدن مع قرارات القمّة الأمريكيّة الأفريقيّة الأخيرة في واشنطن والتي وعد فيها الرئيس جو بايدن بالمزيد من العلاقات مع أفريقيا. وركّزت جيل أيضاً على تمكين النّساء والشّباب، والجهود المبذولة لمعالجة انعدام الأمن الغذائيّ، وتعزيز القيم الديمقراطيّة المشتركة.

التعليق:

تأتي هذه الرّحلة بعد أشهر فقط من ترحيب الرئيس الأمريكي جو بايدن بقادة 49 دولة أفريقية في واشنطن وتعهّده بأنّ «الولايات المتحدة تعمل بشكل كامل على مستقبل أفريقيا». خلال تلك القمّة التي استمرت ثلاثة أيام في ديسمبر، أعلن بايدن أنّه سيذهب إلى أفريقيا هذا الصّيف، وأنّ سبعة أعضاء كبار آخرين في الإدارة، بمن في ذلك جيل بايدن ونائب الرئيس هاريس، سيقومون برحلات هذا العام لإظهار التزامهم بالشّراكة مع أفريقيا. ووفقاً لما أوردته صحيفة واشنطن بوست، فإنّ سفر السيّدة الأولى هو جزء من عرض قويّ لدعم أمريكا للدّول الأفريقيّة، حيث ينمو نفوذ الصين على القارة، وفي وقت تشير فيه المخابرات الأمريكيّة إلى أنّ الصين تفكّر في تقديم أسلحة لروسيا، وهو تطوّر قال وزير الخارجيّة أنطوني بلينكن إنّه «مشكلة خطيرة».

من الواضح أنّ أمريكا تعتبر الصين تهديداً لمصالحها في أفريقيا. وتتطلّب المصالح الأمريكية الضّغط على الأفارقة للاختيار، مثلما ضغطت أمريكا على الدول الأفريقية للتّصويت لإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا في الأمم المتّحدة (امتنعت الصين عن التصويت). ولكن بشكل عام، ستكون الدبلوماسيّة الأمريكيّة في أفريقيا أكثر فاعليّة عندما لا يتمّ تأطيرها على أنّها اقتراح «إمّا نحن أو هم»، خاصّةً ضدّ الصين. في وقت مبكّر من إدارة بايدن، أخبر وزير الخارجية أنطوني بلينكن الحلفاء أنّ أمريكا لن تتوقّع منهم الاختيار بين واشنطن وبكين. وتجدر الإشارة إلى أنّ الصين تعقد منذ عام 2000 منتدى التعاون الصينيّ الأفريقيّ كلّ ثلاث سنوات كوسيلة لتعزيز مصالحها الدبلوماسيّة والتجاريّة. وتعدّ الصين أكبر شريك تجاريّ ثنائيّ لأفريقيا، حيث بلغت قيمة التّجارة بينهما 254 مليار دولار قبل عامين متجاوزة بأربعة أضعاف التجارة بين أمريكا وأفريقيا. إنّ الصّين هي أكبر مزوّد مباشر أجنبي؛ ما يقرب من ضعف مستوى الاستثمار الأجنبيّ المباشر لأمريكا.

فيما يتعلّق بتمكين المرأة والشباب وانعدام الأمن الغذائي والديمقراطية، صرّحت الدكتورة جيل بوضوح «لقد اعتقدت دائماً أنّ دعم النساء والشباب في جميع أنحاء العالم أمر بالغ الأهميّة لمستقبلنا المشترك، مع التعليم والصحة والتّمكين في قلب كل شيء». يُظهر هذا التّعليق حالة عالية من السّخرية حيث إنّ القوات الأمريكية ترتكب فظائع ضد النساء في جميع أنحاء العالم تحت اسم استعادة الديمقراطية و«الحرب على الإرهاب» كما هو الحال في أفغانستان والصومال. سياسيون غربيون بمن في ذلك أمريكيون قالوا يجب على الدكتورة جيل أن تعترف أوّلاً بالرّأسمالية التي يتبناها ويدافع عنها العالم كله، وقد عزوا ذلك إلى اضطهاد المرأة ليس فقط في أفريقيا ولكن في العالم بأسره. لقد عانت النساء والرجال بشدّة نتيجة هيمنة الحضارة الغربيّة الفاسدة.

كينيا وناميبيا وأفريقيا بأكملها قد دُمّرت بمعدّلات خانقة من الفقر والجوع والأمراض. أدّت السياسات التجاريّة الخاطئة التي دعت إليها أمريكا وأوروبا، مثل السوق الحرّة، إلى الكوارث الاقتصاديّة التي نشهدها في القارة الغنيّة. والجدير بالذّكر أنّ سياسة بايدن تجاه أفريقيا هي مجرّد استمرار للجهود الاستعمارية للسيطرة على البلاد الأفريقية واستغلالها. وتهدف مبادرات أمريكا وأوروبا والصين إلى التستّر على عار المبدأ الرأسمالي وليست هي لصالح أفريقيا بل لإلحاق المزيد من الضّرر بها. أمريكا ومبدؤها الرأسماليّ هما المصدر الرئيس لجميع المشاكل في جميع أنحاء العالم. يتجول أنصارها في العالم بأسره محاولين إخفاء عارهم والكارثة والفشل والقصور في مبدئهم. إنّ الإسلام هو الفكر الوحيد المطلوب في العالم لضمان كرامة ومكانة المرأة والشباب.

في ظلّ الرأسماليّة العالم كلّه يكتوي بنار الجوع والفقر المدقع

براءة مناصرة

الخبر:

قال أمين عام الأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش، إنّ الفقر المدقع والجوع يتزايدان في كلّ العالم لأوّل مرة منذ عقود. وأشار في كلمته خلال افتتاحه للدّورة الثّانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، إلى أنّ العالم لم يعد يتحرّك للأمام، بل باشر بالتّراجع إلى الوراء. ووفقا للمعطيات المتوفّرة لديه، يحتاج 339 مليون شخص حول العالم إلى مساعدات إنسانيّة في عام 2023، وهو ما يزيد بنسبة 25٪ عن عام 2022. (وكالة معا)

التّعليق:

لقد أهلكت الرأسمالية الحرث والنّسل، وأذاقت النّاس صنوف الشقاء والضّنك، بنظرتها السّقيمة للمشكلة الاقتصادية، والتي جعلتها في النّدرة النسبيّة للسلع والموارد، بينما هي في الحقيقة تكمن في سوء التوزيع لهذه الموارد والثروات، حيث يمتلك حفنة قليلة الثروة بينما يعيش باقي النّاس في الفقر والجوع! فوفقاً لتقرير أوكسفام فإنّ "واحداً في المائة من أغنى أثرياء العالم خلال السنتين الماضيتين يستحوذون على ما يقرب من ضعف ما يمتلكه باقي سكان العالم"، ما يعني أنّ ذلك الواحد بالمائة يستحوذ على ثلثي الثروة الجديدة للعالم منذ 2020 وقيمتها نحو 42 تريليون دولار..وعليه فإنّ الـ1٪ الذي يستحوذ على 42 تريليوناً ترك لـ99٪ الآخرين من البشر نصف هذا الرقم وهو 21 تريليوناً فقط! وبأطماع الدول الاستعمارية التي تستولي على ثروات الشّعوب سواء بالحروب المباشرة كما فعلت أمريكا في العراق وأفغانستان، أو عبر الحكّام الدّواطير والطبقات السياسية الفاسدة العميلة في بلاد المسلمين، أو عبر أدواتها من صندوق النقد والبنك الدوليّين والمديونيّات والقروض العالية التي تغرق الدول فيها وتدفع الشعوب ثمنها من جيوبها، هذا عدا عن الضّرائب والجمارك وارتفاع الأسعار والتضخّم وغيرها ممّا جرّه النظام الرأسمالي على العالم من مشاكل وأزمات اقتصادية.

إنّ لظى الرأسمالية وسياساتها قد اكتوى بهِ جميع النّاس؛ المسلمون وغير المسلمين، فازدادت أعداد الفقراء والجوعى في العالم ككلّ، حتّى في الدول التي تصنّف على أنّها كبرى ومتقدّمة اقتصادياً: ففي بريطانيا مثلاً انتقل معدّل الفقر من 13٪ سنة 1996 إلى 17.4٪ سنة 2020، وفي تقرير للمؤسسة الوطنية للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية "إن آي إي إس آر"، كشفت المعطيات أنّ حوالي 250 ألف أسرة بريطانية مهدّدة بالفقر المدقع خلال العام المقبل، ما قد يرفع عدد الأسر التي تعيش فقرا حادّا إلى أكثر من 1.2 مليون أسرة. (الجزيرة نت، 2022/5/28).

إنّ الإسلام هو وحده الكفيل بإخراج العالم من ظلم وشقاء الرأسماليّة إلى العدل والحياة الكريمة في جميع نواحي الحياة، فنظامه الاقتصاديّ المبنيّ على أحكام شرعيّة من لدن لطيف خبير، يضمن عدالة التوزيع للموارد الطبيعية بحيث يتمّ إشباع حاجات الفرد الأساسيّة والعمل على تحقيق حاجاته الكماليّة أيضاً، ويكفل تحقيق ذلك من خلال دولة رعاية وحماية تطبّق أحكامه وتنشر هذا العدل والخير في ربوع العالم، وهذه الدّولة هي دولة الخلافة التي نسأل الله أن يعجّل بقيامها وأن يجعلنا من جنودها وشهودها.

ما بين خذلان أهل فلسطين وقمع جنازاتهم:
أيّ دور هذا الذي تقوم به السّلطة ؟!

لم يعد التساؤل عن دور السلطة ووظيفتها وجدواها في حياة أهل فلسطين هو تساؤل أهل فلسطين وحدهم، بل إن الأمر قد وصل إلى أن تثار تلك التساؤلات من صحفيي كيان يهود أنفسهم، ففي مقال ترجمه موقع جريدة القدس نقلا صحيفة هآرتس: وتحت عنوان السلطة الفلسطينية لم تجد وسيلة لحماية شعبها من المستوطنين» للكاتبة عميرة هس تذكر الكاتبة « أن الساعات الخمس التي شهدت هجمات المستوطنين، والتي عكست عقودا من التشجيع مع مثلها من الجيش الإسرائيلي والشرطة والنيابة والمحاكم والحكومات في تل أبيب، أثبتت مرة أخرى مدى طاعة قيادة السلطة الفلسطينية للتقسيم المصطنع للضفة الغربية إلى فئات (أ.ب.ج) وهو التقسيم المؤقت الذي أنشأته اتفاقية أوسلو..» كما أشارت إلى أن «أعضاء الأجهزة الأمنية الذين خضعوا للتدريبات في كل الدول العربية والغربية، لم يجدوا وسيلة لحماية شعبهم من المستوطنين، إلا أنهم موجودون دائما لقمع شعبهم...»

وتضيف تلك الكاتبة ملاحظاتها حول استمرار السلطة بالتمسك بالاتفاقيات مع « إسرائيل» بما في ذلك التنسيق الأمني لكنها غير ملتزمة باتفاقياتها مع المعلمين، كما تضيف ملاحظاتها حول مجانية «التنسيق» بأن قيادة السلطة ومنذ سنوات «لم يغيروا من المعادلة ويضعوا شروطا واضحة ومحددة لاستمرار التنسيق في وجه هذه الاعتداءات وكانت فقط أفعالهم تقتصر على الإدانات والمطالبات بالحماية الدولية»، ثم تختم « هاس بقولها «الاستنتاج الواضح هو أنه في نظر الأجهزة الأمنية الفلسطينية وقائدها العام محمود عباس، ليس فقط التنسيق الأمني ولكن أيضا حدود البانتوستانات التي أنشأها الانقسام الأبدي المؤقت باتت مقدسة، لأن هذه هي الطريقة التي يتم بها الحفاظ على المصالح الاقتصادية والشخصية الضيقة للغاية للطبقة الحاكمة المنقطعة عن شعبها».

لقد كان يمكن القول بأن هذه الرؤية الصحفية لحال أهل فلسطين مع السلطة إنما هي رؤية تحت التحفظ لصحفية تنتمي وصحيفتها للكيان، لولا أن واقع السلطة وحالها يطابق ما يذكره حتى صحفيي الكيان بل وأكثر قبحا، وهو واقع يعيشه أهل فلسطين حيث أن السلطة بوظيفتها وأدوارها باتت عبئا على أهل فلسطين يحيل حياتهم إلى بؤس فوق بؤس الاحتلال، وهي في وظيفتها تحاكي ما يقوم بها الاحتلال تجاه أهل فلسطين كما حدث اليوم في مشهد مخزي خلال قمع جنازة لأحد الشهداء في نابلس والاعتداء على من فيها بقنابل الغاز، ليكتمل المشهد مع بقية المشاهد المخزية لمواقف السلطة وخذلانها لأهل فلسطين وهم يتعرضون للقتل وسفك الدماء من قبل الكيان المجرم، ولسان حالها ومقالها أنه لم يعد لديها مقدس إلا الالتزام باتفاقية العار في أوسلو رغم أن الكيان قد داسها ويدوسها يوميا، وذلك لينطبق عليها قول النبي عليه الصلاة والسلام «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»

8-3-2023

المكتب الإعلامي لحزب التحرير - الأرض المباركة فلسطين

السّلطة الفلسطينيّة تمارس الاعتقال السياسيّ حتّى في ظلّ مجازر يهود

اعتقلت الأجهزة الأمنية للسلطة في عملية مشتركة أمس الأربعاء بعد منتصف الليل الشاب الخلوق صلاح البشتاوي من مدينة نابلس. ومن ثم احتجزه الأمن الوقائي لديه مع تمديده توقيفه إلى الأحد القادم.

وتأتي هذه الخطوة من السلطة وكأنّ أهل فلسطين لا يكفيهم ما هم فيه من عدوان وقتل واغتيالات وهدم للبيوت على رؤوسهم من قبل كيان الاحتلال المجرم، حتى تأتي السلطة لتعتقل منهم أصحاب الرأي والمخالفين لها..هذا فضلا عن أنّ الاعتقال جاء بشكل غير قانوني ليعزّز القناعة لدى أهل فلسطين بأنّ السلطة لا تكترث لا لحال الناس ولا لقانون.

وعليه فإننا نحمّل السلطة كامل المسؤولية عن سلامة الشاب صلاح لا سيما في ظلّ عدوان يهود ومستوطنيهم المتنامي، ونطالبها بالإفراج الفوري عنه.

09 مارس 2023

المكتب الإعلامي لحزب التحرير - الأرض المباركة فلسطين

بيان صحفي

الـهجرة غيـر الشرعيّة أم الدّوافـع العنصريّـة؟

في حادث مأساوي يُضاف للمآسي الكثيرة التي تشهدها الأمة، غرق قارب يحمل مهاجرين انطلقوا من تركيا إلى إيطاليا أملاً في حياة آمنة كريمة، لكن الموت كان أسبق إليهم فغرق أكثر من 65 شخصاً منهم قرابة 12 بين أطفال ورضع من أصل 200 شخص. ردود الفعل على الحادث تظهر عظم المأساة التي حلّت بالأمة قبل 102 عام، في مثل هذه الأيام. فمنذ هدم دولتنا، الخلافة الإسلامية، بتنا كالأيتام على موائد اللئام، أرواحنا ودماؤنا وأعراضنا بلا قيمة، أراضينا مستباحة لعدونا يهاجمنا في عقر دارنا ولا إمام جُنّة نقاتل من ورائه ونتقي به، تضيق بنا بلادنا فلا أمن ولا رعاية ولا كرامة ولا حتى أدنى مستوى من العيش الكريم، يفر المسلم بنفسه وأهله آملاً أن يجد بلداً يعيش فيه بكرامة، لكن بلا جدوى، فأنت مسلم من العالم الثالث، إذاً فأنت محكوم عليك أن تُنبذ حياً وميتاً، لا يتحرك لرعايتك أحد في حياتك كما لا يُهرع لنجدتك في الحوادث أحد، ولا يأسف لموتك آسف.

العالم الذي يغرقنا بشعارات الحرية وحقوق الإنسان ويجبر حكام المسلمين على توقيع اتفاقيات عالمية ومواثيق لحقوق الطفل والمرأة ويرهنها مقابل ذلك بالديون للبنك الدولي عبر القروض الربوية، هذا العالم المنافق حين غرق هذا القارب الذي يحمل مستضعفين يطلبون العدل والحرية؛ تسابق حيتانه لتبرير تقاعسهم، وتنافسوا في إلقاء التهم على صغار السمك في بحر الإجرام كي يخرجوا هم أبرياء من دم العائلات التي ماتت غرقا.

فقد أعربت رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني، التي انتُخبت العام الماضي على وعد بوقف تدفق المهاجرين إلى إيطاليا، أعربت عن "أسفها العميق" للحادث، وألقت باللائمة في الوفيات على المهربين. وقالت في بيان: "من غير الإنساني مقايضة حياة الرجال والنساء والأطفال بثمن التذكرة التي دفعوها في مقابل وعود كاذبة برحلة آمنة". أما الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش فقد دعا الدول إلى عمل المزيد من أجل مساعدة اللاجئين والمهاجرين، وقال "طالما ظلت العصابات الإجرامية تسيطر على مسارات الهجرة، ستستمر حوادث غرق المهاجرين".

فهل كان النظام الدولي سيكتفي بالتصريحات لو كان المهاجرون أوكرانيين؟! هل كانوا سيكتفون بالمراقبة وإلقاء التهم عبر البيانات الصحفية لتجميل صورتهم وتغطية الدماء التي تلطخ أياديهم؟!

إن المسلمين اليوم هم بأمس الحاجة لنظام الخلافة الذي يحمي بلادنا ويحفظ لنا خيراتها ويضمن لنا العيش الكريم، فيقينا عناء الهجرة وضنك المكابدة في الدنيا.

فالخليفة مسؤول عن رعيته يخاف أن يحاسبه الله فيهم، فيكون راعياً لهم يخاف أن يشق عليهم فيشق الله عليه. والبشرية كلها بحاجة للخلافة التي تقوم على تكريم الإنسان وحفظ أمنه بشكل حقيقي بدل أن تنهب خيرات الشعوب وتمتص دماءهم ثم تغرقهم بالشعارات الكاذبة. فهي دولة مبدئية تحمل الخير للعالم ورسالتها هي حمل الإسلام للناس أجمعين ليعبدوا الله كما يريد، لا تعمل وفق مصلحة ولا تنطلق من منطلق عنصري تجاه الناس، هديها قول رب العالمين: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾، فحتى أهل القتال من المشركين أمرنا ربنا أن نجيرهم إن استجاروا بنا، وأن نبلغهم مأمنهم.

فاللهم ارحم أمة محمد بخلافة على نهجه وهديه، إنه لا مولى ولا ناصر ولا مجير سواك، قد عزت السبل فتولّ أمرنا.

القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

مصر بين العمالة والرأسماليّة ومقوّمات الدّولة

سعيد فضل
عضو المكتب الإعلاميّ لحزب التّحرير في ولاية مصر

الخبر:

«وزير الماليّة: نمتلك المقوّمات المؤهّلة لتحويل مصر إلى مركز عالميّ للإنتاج والتّصدير لأفريقيا وأوروبا»، تحت هذا العنوان نقلت بوّابة الأهرام الأحد 5/3/2023م، تأكيد وزير المالية، أنّ القيادة السياسية تسعى، بطموح وطني عظيم، لإعادة تشكيل الوجه الاقتصادي لمصر؛ بحيث يكون للقطاع الخاصّ دور أكبر في التنمية الاقتصادية؛ ولأجل تلك الغاية الوطنية السّامية، جاءت وثيقة سياسة ملكية الدولة، والطروحات الحكومية، والرّخصة الذهبيّة التي يحصل من خلالها المستثمر على موافقة واحدة لإقامة مشروعه وتشغيله في عدد من المجالات الحيويّة، لتعكس حرصاً متزايداً على فتح آفاق رحبة للاستثمارات الخاصّة، بإجراءات أكثر تيسيراً، ولتتكامل مع محفّزات أخرى في القطاعات ذات الأولوية في الزّراعة، والصّناعة، والسّياحة، والطّاقة الجديدة والمتجدّدة، والاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها ممّا نستهدف به تقليل الفجوة الاستيراديّة..وأضاف الوزير في المنتدى الاقتصادي لجامعة النهضة، إنّنا جاهزون لتبنّي أيّ مقترحات جادّة، تُسهم في إثراء المسار الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة، من أجل استدامة النموّ، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي وعالمي للإنتاج، وإعادة التّصدير لمختلف الدول الأوروبية والأفريقية، على ضوء ما نمتلكه من مقوّمات تؤهّلنا لتحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية، بعدما انعكست الإرادة السياسية الدّاعمة للاستثمارات المنتجة، في العديد من السياسات والتدابير والإجراءات المحفّزة للقطاعات الإنتاجية، بفرص واعدة، أكثر جذباً للمستثمرين حول العالم، ترتكز على بيئة مواتية للأعمال، وبنية أساسية قوية وقادرة على تلبية كل احتياجات الأنشطة الاستثمارية، وموقع جغرافي متفرد، وعمالة مدرّبة، وسوق استهلاكيّة كبيرة.

التّعليق:

نعم إنّ مصر تمتلك مقوّمات تؤهّلها لا لأن تكون مركزا للإنتاج والتصدير فقط، بل لأنْ تكون قوّة عظمى تزاحم الدولة الأولى إن لم تكن هي الدولة الأولى في العالم. فمصر تملك ما لا تملكه العديد من دول أوروبا والعالم، وبعضها قد تُعدّ دولا عظمى، فهي تملك تنوّعا في الموارد ومنابع الثروة وموقعا متميّزا يجعلها في منتصف العالم ويمكّنها من التحكّم في التجارة العالمية، وفوق هذا طاقة بشريّة هائلة وقادرة على الإنتاج والتنوّع والإبداع فيه..وقبل عقود كانت تنتشر في صحف العالم مقولة مصر تنتج والعالم يستهلك، فما هي الاستثمارات التي أشار إليها الوزير، وما هو تأثيرها على اقتصاد مصر وعلى أهلها..؟؟ وما الذي يجعل مصر تعاني الأزمات الاقتصادية وتستورد ما يزيد عن 85٪ مما تستهلك؟! وهل يمكن أن تتخطّى مصر تلك الأزمات..؟؟ وهل يمكن لمصر أن تصبح مركزا عالميّا للإنتاج والتّصدير..؟؟ وهل يستطيع النظام الحاليّ بسياساته وقوانينه أن يجعلها كذلك..؟؟ ثمّ كيف تصبح مصر مركزا عالميا للإنتاج والتصدير..؟؟ وكيف تخرج من دوّامة الأزمات الاقتصادية..؟؟

الاستثمارات الأجنبية التي يعوّل عليها الوزير ما هي إلاّ أموال يأتي أصحابها بالعملة الصّعبة التي يلهث النظام خلفها فيشترون بها مشاريع وشركات رابحة في الأساس: فمثلا يدفع المستثمر مليون دولار لشراء شركة معيّنة أو شراء حصّة من تلك الشركة، وخلال السنوات التي تليها يقوم بإخراج مكاسبه الهائلة خارج البلاد، وهذا ما دعا الصندوق الدولي إلى اشتراط تعويم الجنيه حتى يوجد مرونة طبيعيّة في حركة إخراج الأموال من مصر كعملة صعبة كما أدخلوها تماما، ففي الحقيقة هم سبب من أسباب أزمات مصر سواء باستثماراتهم في المشاريع الموجودة فعلا أو في السندات وصكوك الدّين وما فيها من ربا وما تجرّه من خراب، فلا ينشئون مصانع جديدة ولا يستصلحون الأراضي، بل حتى لو فعلوا كلّ هذا فالأصل أنّنا لسنا بحاجة لتلك الأموال ولا لأصحابها أو استثماراتهم الوهميّة التي تزيد الأزمات وتعمّقها، وبشيء قليل من الدّعم الذي يمنح لهؤلاء المستثمرين، لو مُنح لأهل مصر لمكّنهم من زراعة الأرض وإنتاج محاصيل متنوّعة وإنشاء مصانع وصناعات مختلفة.

إنّ النظام بسياساته وقوانينه الرأسماليّة هو سبب أزمات مصر ومشكلاتها، فهو الذي منع الناس من زراعة القمح ولم يدعم زارعيه كي يستورده، وفرّط في ماء النيل بقبوله بناء سدّ النّهضة، ثمّ وليعالج فشله وتفريطه وما سبّبه من أزمات، أجبر المزارعين على تقليل المساحات التي يزرعونها من الأرزّ ما أدّى لارتفاع ثمنه، هذا بخلاف ما قام بتصفيته من زراعات وصناعات استراتيجية كانت تمثّل مصدرا للدّخل كالقطن طويل التيلة وصناعة الكوك وغير ذلك، ما أدّى إلى استيراد مصر لما يزيد عن 85٪ من استهلاك الناس والنّسبة تزيد لا تقلّ، فقد قام النظام باستيراد الدواجن من البرازيل ويبحث عن بدائل لاستيراد القمح الذي يمكن زراعته وبسهولة وبما يكفي حاجة الناس ويزيد، وربّما هو الحل الأسهل في ظلّ الأزمات القائمة وعجز الدولة عن توفير الدولار للاستيراد والذي قد يتخطّى حاجز الـ35 جنيهاً قريبا في السوق السوداء، بعد أن اقترب سعره الرسميّ من 31 جنيها. وليواجه ارتفاع ثمن الأرز الذي تسبّبت فيه سياساته يسعى لاستيراده كما فعل مع الدواجن، بينما كل هذا يستطيع أن يشجّع الناس على إنتاجه بما يكفي حاجاتهم ويمكّنه من التصدير لو أراد، ولكنّه قطعا لا يريد فهو ينفّذ قرارات السادة في الغرب التي تخدم مصالحهم.

ويستحيل على مصر أن تتخطّى ما تمرّ به من أزمات أو أن تصبح كما يدّعي الوزير مركزا عالميا للإنتاج والتصدير في ظل أنظمة تخدم الغرب وتبقي بلادنا تابعة له، كما تجعل البلاد سوقا رائجة لمنتجاته.

إنّ مصر لا ينقصها موارد لكي تصبح مركزا عالميا للإنتاج والتصدير، بل ينقصها إدارة مخلصة تعمل لرعاية الناس بشكل حقيقيّ وتملك إرادة حقيقية تمكّنها من ذلك. تحتاج نظاما يقوم على تنفيذه رجال مخلصون غايتهم رعاية الناس حقّا، ولهذا فإنّ العلاج هو باقتلاع هذا النظام العميل من جذوره بكل أدواته ورموزه والانعتاق من التبعيّة للغرب بكلّ أشكالها وصورها، وإقامة الدولة التي تحقّق ما أشار إليه الوزير وزيادة وبشكل حقيقيّ يضمن للناس حقوقهم ويمنع سرقات الغرب لثرواتهم.

أيّها المخلصون في جيش الكنانة: إنّ النظام الذي يحتمي بكم من غضب الناس بينما يعمّق أزماتهم لن يحميكم ولن يبقي عليكم، أمّا ضغوط الغرب ومؤسّساته الاستعماريّة التي تسعى لتقليص دوركم في الاقتصاد ونزع ما يمنحكم النظام من مميّزات استثمارية لا تمنح لغيركم، وفي النهاية لن يجد رأس النظام مخرجا له غير نزع تلك الامتيازات والاستثمارات منكم خضوعا لسادته الذين يستمدّ منهم سلطانه، فاسبقوه أنتم وانحازوا واطلبوا رضا ربّكم عنكم بالانحياز لأمّتكم ونصرة دينكم نصرة تعيد لكم نفوسكم التي سلبها النظام وتعيد لأمّتكم عزّها وكرامتها بإقامة الدولة التي تحييكم وتحيي الأمة معكم؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة. اللهمّ عجّل بها واجعل مصر حاضرتها واجعل جند مصر أنصارها.

﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير - الأرض المباركة فلسطين

لسنا بالخبِّ ولا الخبّ يخدعنا

م. دزة البكّوش

الخبر:

قال الرئيس إيمانويل ماكرون، الخميس 2023/03/02، إنّ حقبة التدخّل الفرنسي في أفريقيا انتهت. جاء ذلك في تصريحات له أثناء لقائه الجالية الفرنسية في عاصمة الغابون، ليبرفيل، حسبما ذكر موقع فرانس24. وأضاف ماكرون إنّ «فرنسا لا تبدي أيّ رغبة في العودة إلى سياساتها السابقة بالتدخّل في أفريقيا» مصرّحا أنّ «عهد أفريقيا الفرنسيّة انتهى». هذا وقد باشر الرئيس الفرنسي جولة أفريقية تشمل أربع دول في وسط أفريقيا، وهي الغابون وأنغولا والكونغو وجمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة. (الأناضول)

التعليق:

رغم الاستقلال الذي تحصّلت عليه 14 دولة أفريقيّة سنة 1958 إلاّ أنّه ظلّ صوريّا لأنّ فرنسا كانت متأهّبة لإدارة حقبة ما بعد الاستعمار، وهيّأت لها حكّاما صنعتهم على أعينها فكانت لها الصلاحيّة المطلقة في الاستنزاف الاقتصاديّ والمسخ الحضاريّ والهيمنة الثّقافيّة واحتكار الأنشطة الأمنيّة والتدريب العسكريّ.

كيف نصدّق أنّ فرنسا أعلنتها توبة على لسان رئيسها ماكرون و25٪ من المفاعلات النوويّة التي تعتمدها فرنسا للتزوّد بالكهرباء متأتّية من مناجم موجودة في شمال النّيجر وتشاد؟!

كيف نصدّق أنّ فرنسا يمكن أن تتخلّى عن ماضيها الاستعماريّ الدمويّ وتتعامل بنهج جديد يسوده الحوار والاحترام المتبادل وهي التي لم تتعامل إلاّ بفوقيّة واستعلاء؟!

كيف نصدّق أنّ فرنسا تتعهّد بعدم التدخل في أفريقيا وهي التي تطبع العملات لـ12 بلداً أفريقياً وتضخّ هذه الدول المستعمَرة بدورها 50٪ من احتياطاتها النقديّة الأجنبيّة في البنك المركزي الفرنسي؟!

كيف نصدّق أنّ عهد أفريقيا الفرنسيّة انتهى والحال أنّ المعاهدة الاستعمارية ذات البنود المعلنة والسرّية مازالت سارية المفعول وهي التي تكبّل بلدان القارة السمراء وتحول دون تقدمها؟! هاته المعاهدة التي بموجبها تلتزم المستعمرات السّابقة بوضع 85٪ من دخلها تحت رقابة البنك المركزيّ الفرنسي مقابل البنية التحتيّة التي ادّعى الاستعمار تشييدها، وتخوّل لفرنسا الحق الحصريّ في الحصول على أيّ مواد خام تُكتشف في أراضي مستعمراتها السّابقة، وتمنح الشركات الفرنسية أولويّة في أيّ أنشطة اقتصادية في هذه البلدان؟!

إنّ محاولات ماكرون تبييض سمعة فرنسا لن تنطلي على ذي عقل يلمس التراجع الاقتصادي والثقافي لفرنسا في القارة السّمراء خاصّة مع فشلها العسكري الذّريع في غرب ووسط أفريقيا. لن نصدّق أيّ استراتيجيّة جديدة تسوّق لها يا ماكرون في ظل تقهقر مكانة فرنسا وتراجع هيمنتها في أفريقيا، ولن نطوي صفحة الماضي ولن نسمح لك أن تفتح صفحة جديدة تعيد فيها صياغة سياسات الهيمنة مع تغيير المصطلحات.

المخدّرات ومنظومة الأمراض المزمنة لمبدأ النّظام الرأسماليّ

الشيخ محمد السماني - السودان

انتظمت حملة القضاء على المخدّرات التي أعلنت عنها المؤسّسة العسكرية في السودان في كانون جانفي 2023م، للقضاء على ظاهرة المخدّرات التي انتشرت في الآونة الأخيرة، فقد انتشرت المخدّرات وعمّت كلّ شرائح المجتمع من مروّجين ومستهلكين، وقد أفرزت المخدّرات واقعا سيّئاً أدّى إلى تدمير بعض الأسر، وكثير من الشباب، وتعدّى الأمر إلى ارتكاب جرائم بشعة داخل الأسر، وفي الشارع العام، فأصبحت بذاءة اللّسان وتعنيف الأبّ والأمّ من الأولاد سمة جديدة في السودان.

لقد تنوّعت المخدّرات بعدما كان هناك نوع واحد منها الذي يعرف بالحشيش، ويزرع في جنوب دارفور في منطقة الردوم، لكن في الآونة الأخيرة ظهرت أنواع جديدة؛ مخدّرات كيميائيّة كالآيس والكوكايين والخرشة والمورفين..لقد بلغت الجرأة بمروجيّ المخدرات أن أصبحت تباع علنا في الأسواق تسمّى بأسماء غريبة، فمثلا في نيالا نجد سوق (كولومبيا) وهو مجمع صغير من بائعات الشاي، يجتمع حولهن أصحاب المخدّرات مشكّلين سوقا مبسّطا كلّ على هواه، وفي السوق الشعبي بمدينة نيالا نجد اسما آخر وهو (سوق القيامة) للمخدّرات.

لم يعرف الناس منذ عقود خلت مثل هذه الظواهر التي أطلّت على أهل السودان، فالناس يسمعون بالمخدرات على مستوى العالم، وبأنّ المخدرات لها مجموعات متخصّصة تجول وتصول في العالم، (أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا وبعض دول آسيا)، فكان الأمر غريبا في مجتمعات المسلمين عموماً، فمن الذي سمح بدخول وترويج المخدّرات فأصبحت تجارتها مكشوفة لدرجة تستدعي الجيش للتدخّل بدلاً عن الشرطة المناط بها حفظ الأمن الداخلي والسلامة من الانحراف الكبير..؟؟

إنّ واقع المخدرات لا يخرج عن إطار مبدأ النظام الرأسمالي الذي يتحكّم في العالم بأنظمته الفاسدة، في الحكم والاقتصاد والنظام الاجتماعي وغيرها. إنّ فلسفة المبدأ الرأسمالي في مفهومه للاقتصاد بأنّ كل شيء له منفعة وله مريدون - أي راغبون - فإنّ له قيمة اقتصادية، ولا حرج في ذلك، فالمبدأ الرأسمالي العلماني يشكّل عبئا على الحياة، حيث تتمثّل أمراضه في ثالوث قاتل، هو: العجز في ميزانية الدول والتضخّم، والجريمة، والمخدّرات.

ثم إنّ النظام الرأسمالي ينظر إلى فكرة السعادة بأنّها إعطاء أكبر قدر من المتع الجسديّة للفرد، لذلك نجد أنّ الإنسان حرّ في تصرّفاته، فهي التي تحقّق له السعادة على حدّ زعمهم. ويجب على الدولة أن تقف معه وتحميه وتدافع عنه باعتبار كل حريّته مقدّسة، وهو حرّ في استخدامه للأشياء ما دامت تحقّق له منفعة، فلم نسمع يوما بأنّ دولة غربية قد أحرزت تقدّما في محاربة المخدرات، بل العكس؛ زاد التّصنيع والاستخدام الشخصيّ، بل ترفع أحيانا المخدّرات في شكل ماركات تجاريّة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالمغنّي المشهور بوب مارلي له صورة توضع في السيارات ممسكا بسيجارة حشيش ضخمة فيقلّده الشباب في طريقة شعره وتعاطيه لذلك المخدر.

لقد غزت المخدرات المصنّعة بلاد المسلمين بشكل متسارع، ولكنّ الأمر فيه دخن، بغرض تدمير البلد المسلم والأسرة المسلمة وخاصّة شريحة الشباب. ففكرة أنّ هذا المجتمع ذو قيم راقية، وفيه نسبة عالية من الشباب يحملون عقيدة الإسلام، فيرى المبدأ الرأسماليّ خطراً عليه بأنّه يمثّل تهديداً حقيقيّاً له يزيله من الوجود، هذا القول نادى به المفكّر الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ» صفحة 61 عندما مجّد الديمقراطية وقال «رغم أنّ الحكم العامّ حول الأيديولوجيات المنافسة للديمقراطية، فالإسلام يشكّل أيديولوجية متجانسة ومنظّمة، مثله في ذلك مثل الديمقراطية والشيوعية»، رغم هذا القول نقول إنّ الإسلام أرقى مبدأ وفكرا من الأيديولوجيات الأخرى.

لهذا أصبحت المخدّرات وسيلة من وسائل المبدأ الرأسمالي لتدمير المجتمعات، وإغراقها بالأمراض المجتمعيّة القاتلة، مثل الاكتئاب والقلق والحالات النفسية المفضية إلى الانتحار، ثم تعطيل المجتمع عن العمل وخروج أكبر عدد من فئة الشباب عن الإنتاج، ثمّ صرفه عن قضاياه الرئيسة المصيرية، لينحدر إلى هوّة الانحلال والفوضى ليصبح المجتمع بلا هويّة ولا قضيّة.

لقد نجح الغرب في دسّ سمّه بلا دسم بشكل علنيّ بعدما أغرق المجتمع في الفقر والصراعات القبليّة وانتشار السلاح، وظلت بلاد المسلمين في دوّامة من المخطّطات، تتّسع رقعتها شيئا فشيئا لتكمل دوائر أمراضه على الناس وعلى رأسها العجز في ميزانيات الدول والتضخّم، والجريمة والمخدرات ليتحكّم هذا المبدأ الفاسد في رقاب المجتمعات ليمرّر ما يريد من سمومه الفاسدة القاتلة ليسود كما تصوّر ذلك. فاليوم بعدما انتشر السمّ في الجسد بدأت السلطات تقوم بعمليّة محاربة للمخدّرات بعد ضبط كميّة من المخدرات وأخرى لم تضبط.

أورد موقع الجزيرة نت نقلا عن الصحف المحليّة أنّ آخر ما جرى ضبطه نحو 17 طنا من الحشيش اللبناني، والحبوب المخدرة (الكابيتول)، تقول السلطات الأمنية إنّها أفلحت في ضبطها بالقرب من مدينة عطبرة. وغيرها من التقارير الأخرى. وبعدما فقدت عدد من الأسر فلذات أكبادها بسبب تعاطي المخدرات، وانتشارها في الجامعات، والآثار التي ترتّبت عليها من التأثيرات الصحية والأمراض العضوية والنفسية، بدأت السلطات بحملات تفتيش ومداهمة بغرض القضاء على المخدرات، مع العلم بأنّ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994 المادتان 15 و16 تقولان بأنّ عقوبة مروّجي المخدرات الإعدام أو السجن المؤبّد. أمّا متعاطيّ المخدرات فعقوبته تتفاوت بناء على واقعه.

إنّ النّاظر إلى هذه الحلول يرى أنّها ناجعة، لكنّها لا تطبّق بسبب التقاطعات الكثيرة التي تقع فيها الدولة بناء على نظرتها للحياة أنّها قائمة على أساس المنفعة وهي الأساس في كل شيء، فتجري عمليات تفويت العقوبات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية، بل أحيانا قبل التقاضي. إنّ الحلول المتّبعة هي للأسف لا ترقى للقضاء على ظاهرة المخدرات بل مأخوذة من جنس مبدأ الفكر الرأسمالي الذي يقول إنّ كل شيء له منفعة، وله قيمة اقتصادية يعمل به ما دام هناك راغب، ويرون أنّ الأصل أن تنتشر المخدرات في العالم، وهذا واضح للعيان، فقد ظلت مزارع الردوم باقية لعشرات السنين، فقط تقوم الحملة السنوية القادمة من الخرطوم، لتخفّف من الكميّات، وتبثّ صوراً للمجتمع بأنّ هناك دورا يلعب من أجل القضاء على المخدرات.

أما الإسلام فنظرته للمخدّرات نظرة عميقة تتمثّل في أنّ الفرد جزء من المجتمع، جزء أصيل كجزئية اليد من جسم الإنسان، فلا يستطيع الإنسان أن يتخلّص من يده، لذلك يتمّ إصلاح الفرد بإصلاح المجتمع؛ أي إصلاح أفكاره ومشاعره والنظام الذي يحكمه. ثم وضع الإسلام نظاما محكما للقضاء على المخدرات وسمّاها الأهداف العليا لصيانة المجتمع، لا تتأثر بالتغيّر ولا التطوّر، فهي ثابتة، أحكام حديّة وعقوبات، فالمحافظة على عقل الإنسان والمحافظة على كرامته والمحافظة على نوع الإنسان وملكيته الفردية وأمنه والمحافظة على الدولة، كل هذا يجب المحافظة عليها من باب الالتزام بالشرع وتحقيق تقوى الله تعالى. جاء في حديث النعمان بن بشير عن الترمذي في كتاب الفتن، يقول رسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْمُدْهِنِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاهَا وَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يَصْعَدُونَ فَيَسْتَقُونَ الْمَاءَ فَيَصُبُّونَ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلاهَا فَقَالَ الَّذِينَ فِي أَعْلاهَا لا نَدَعُكُمْ تَصْعَدُونَ فَتُؤْذُونَنَا فَقَالَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا فَإِنَّا نَنْقُبُهَا مِنْ أَسْفَلِهَا فَنَسْتَقِي فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ فَمَنَعُوهُمْ نَجَوْا جَمِيعاً وَإِنْ تَرَكُوهُمْ غَرِقُوا جَمِيعاً». ورغم أنّ تطبيق الأهداف العليا لصيانة المجتمع تحقّق منفعة كبرى للمجتمع إلاّ أنّ المسلم لا ينظر إليها من باب المصلحة بل من باب تقوى الله تعالى.

إنّ قضية المخدرات لا تصح في أمر معالجتها طريقة الترقيع وفق منهج النظام الرأسمالي الفاسد، فالفكرة الفاسدة لا يمكن معالجتها إلاّ على أساس ضرب الفكرة التي تقول بأنّ المخدرات لها قيمة اقتصادية، فلا تجوز معالجة الباطل بالترقيع، بل بضرب الفكرة من جذورها، وذلك بمبدأ الإسلام العظيم الذي يحقّق استقراراً فكرياً لكل أنظمة الحياة من معالجة مشكلة الفقر وفق رؤية الإسلام للاقتصاد بأنّ الفقر فقر أفراد وليس فقر دولة، وجعل مصادر الدولة الملكية العامة لتوزيعها على الناس في شكل خدمات، ثم الاعتماد على قاعدة الذهب والفضة لمعالجة مشكلة التضخّم. كلّ ذلك لتتوفّر المعالجات للحاجات الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن لكل أفراد الرعية دون تمييز لا في اللون ولا في الدين ولا في المنطقة. عندها تسدّ كل الذرائع ويتحقّق مجتمع راق معافى من كلّ الأمراض من اكتئاب وحالات نفسية وجوع وغيرها، ولا يتمّ ذلك إلا بتطبيق الإسلام على الناس في دولة حدّد طريقتها وهرمها الإسلام العظيم، هي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. لماذا الخلافة ولم نقل دولة وطنيّة في لباس مدنيّ أو عسكريّ..؟؟ لأنّ الدولة الوطنية صنعها المستعمر عبر اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 بعدما هدم صرح الإسلام الخلافة التي كانت توحّد المسلمين وتطبّق فيهم الإسلام. لا نتحدّث عن دولة الخلافة الأولى للمسلمين الخلافة الراشدة ولا نتحدّث عن الدولة الأموية ولا العثمانية، بل نتحدث عن نظام حكم في الإسلام حدّده الإسلام بأدلّة تفصيليّة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة. ثم إنّ الدولة الوطنية يستحيل أن تطبق فيها أحكام الإسلام لوجود تعارض جوهري في تكوين الدولة الوطنية مع أحكام الإسلام العظيم. فالدّولة الوطنية تؤمن بميثاق روما وهو أساس منظّمة الأمم المتحدة الذي صمّم أصلا لمحاربة الإسلام كدين ودولة، لذلك تتعارض مادة المخدرات والمؤثرات العقلية في القانون السوداني كعقوبة حديّة وهي الإعدام مع ميثاق روما، وغيرها. لذلك فإنّ الخلافة هي التي تمنع كل هذه الفوضى وتؤسّس للناس ما أمكنها حياة خالية من الأمراض. وعبرها يعرف الناس خطورة المبدأ الرأسمالي الذي لا يضع للمجتمع قيمة إلاّ لأصحاب رؤوس الأموال والنافذين في الحكم، ذلك الحكم المؤسّس على فكرة المنفعة، فأصبحت الحياة تسير بوتيرة المبدأ الرأسماليّ الفاسد. فلا بدّ أن يوضع حدّ لهذا المبدأ السّقيم وإبعاده من حياة الناس بدلا من طريقة ترقيع المشاكل فتظلّ باقية ويظلّ مبدؤها باقيا فتشقى البشرية وتموت هلكى لا تعرف إلى أيّ مصير تذهب. فالقضية عظيمة لانتشال البشرية ممّا هي عليه الآن وهذا الأمر يتطلب شحذ الهمم بأقصى طاقة وبأقصى سرعة لإنقاذ العالم من فوضى النظام الرأسمالي وأمراضه. فالمخدرات نموذج واضح لخطورة الحياة التي نعيشها في ظلّ مبدأ النظام الرأسمالي العلماني الفاسد. وعودة الخلافة تخلق توازنا دوليا عظيما ليدرك العالم أنّه في خطر مستطير عاشه العالم منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا؛ مأساة تلو الأخرى لا تنتهي فصولها حتى تلحقها أختها.

الحلول الأمريكيّة لأزمة الغذاء العالميّة

د. أحمد عبد الفضيل

قال مدير برنامج الغذاء العالمي ديفيد بيزلي بمناسبة يوم الغذاء العالمي في 2022/10/13 إن العالم يواجه أزمة غذاء عالمية غير مسبوقة وكل المؤشرات تظهر أننا لم نشهد الأسوأ بعد. وعند زيارته للسودان في 2023/2/14 على رأس وفد من برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة صرح قائلا إن العالم سيواجه أزمة غذاء وإن السودان هو المنقذ، وذكر أن أوكرانيا التي كانت سلة غذاء العالم وتطعم 400 مليون شخص تم تعطيلها تماما ونفد الغذاء وضاع الوقت. وعن السودان قال هذا البلد يتمتع بـ210 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة ولا يستفاد إلا من ربعها وعلينا أن نقوم بحل المشاكل في السودان بأن نضاعف الإنتاج. كما التقى بيزلي في هذه الزيارة برئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان الذي منحه وسام النيلين من الدرجة الأولى، كما قام بزيارة عدة مناطق في السودان من بينها مشروع الجزيرة.

الجدير بالذكر أن ديفيد بيزلي هذا شخصية أمريكية مرموقة كان حاكما لكارولينا الجنوبية وعضوا في الكونغرس، وهذا يعني أن أمريكا هي وراء زيارة وفد برنامج الغذاء العالمي للسودان لإيجاد حل لمشكلة الغذاء التي نتجت من حرب أوكرانيا للدول التي كانت تعتمد على الحبوب الأوكرانية، على شاكلة الحل الأمريكي لمشكلة الطاقة التي واجهتها الدول الأوروبية بالاستيراد من دول الخليج والجزائر وغيرها. فهذه المرة وقع الاختيار على السودان لما يتمتع به من إمكانيات زراعية هائلة تطعم سكان الكرة الأرضية حتى لو وصلوا لـ10 مليار بحلول 2050 كما هو متوقع. فالسودان بعد فصل الجنوب يمتلك مائة مليون وخمسمائة ألف فدان تقريبا ومتميز بمراع وغازات توفر علفا طبيعيا لأكثر من مائة مليون رأس من الأنعام وأعداد متنوعة من الحيوانات البرية ومصادر مائية جارية كنهر النيل والوديان والخيران والأمطار ومياه جوفية أكبرها ما يعرف بحوض أرقين الممتد داخل الأراضي الجنوبية في مصر والسودان وفي شمال دارفور وتشاد وليبيا، بالإضافة إلى مناخ متنوع من مناخ صحراوي وشبه صحراوي إلى سافانا فقيرة وغنية ومناخ البحر الأبيض المتوسط في قمم جبل مرة بغرب السودان، كما يؤهله أن يكون بحق وحقيقة سلة غذاء العالم.

أمريكا مدركة لذلك، وعليه فقد تبنت سياسات لتحويل هذه الأراضي لكي تضع يدها عليها عبر شركاتها من القطاع الخاص كما صرح بذلك بيزلي: أن السودان يمكنه أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي ومساعدة بقية دول العالم وذلك لن يتم عبر الأمم المتحدة وحدها بل بمشاركة القطاع الخاص. وكل ذلك يؤكد أن هذا القطاع الخاص ليس إلا شركات أمريكية، ففي 2021/8/23 أبدت شركة أكواسيل الأمريكية رغبتها في الشراكة مع مزارعي الجزيرة والمناقل، فهذه المرة أمريكا ودويلة يهود وضعوا عينهم على السودان، ففي اليوم نفسه الذي وصل فيه وفد برنامج الغذاء العالمي وصل أيضاً وزير الزراعة في دويلة يهود..

إن ثروة السودان الزراعية تطمع أمريكا لأن تنهبها وتقضي على الزراعة التقليدية، وتحول مجتمعات المزارعين والرعاة إلى عمالة رخيصة عبر ما يسمى بالشراكة! أما المشاريع الزراعية الحكومية فسوف تتعرض للخصخصة، وتذهب للقطاع الخاص الذي لا يهمه توفير الاكتفاء الذاتي من الغذاء لأهل البلاد، وإنما الحصول على المحاصيل الزراعية وبيعها للدول التي فيها نقص الحبوب، وعادة هذه المنتجات يذهب ريعها كعملة صعبة، يذهب للشركات ولا تدخل إلى خزينة البلاد، بل حتى لو بيعت هذه المنتجات الزراعية في الأسواق السودانية للاستهلاك المحلي، فإن الأمن الغذائي للبلد سيكون في يد هذه الشركات، فهي التي تحدد الأسعار، أضف لذلك أن ما يتم بيعه بالعملة المحلية في النهاية تحوله هذه الشركات لدولارات، ما يؤدي لخفض قيمة الجنيه السوداني لكثرة العرض وزيادة الطلب على الدولار.

هذه جريمة جديدة يرتكبها البرهان في حق السودان ولكن عندما نعلم أنه عميل لأمريكا فماذا نتوقع منه بعد منحه وسام النيلين لهذا المجرم الأمريكي ديفيد بيزلي ومصافحته لوزير خارجية يهود؟! وقد سبق لديفيد بيزلي أن هندس إعلان المبادئ الذي وقعه البرهان مع عبد العزيز الحلو قائد الحركة الشعبية شمال، والذي ينص على فصل الدين عن الدولة، وهذه المرة يأتي المسؤول الأممي لينفذ حل أمريكا لمشكلة الغذاء العالمية وهو يعلم أن الطريق مفتوح أمامه كما صرح بذلك نائب رئيس مجلس السيادة دقلو في 2023/2/15 أن أبواب السودان مفتوحة للشركات العالمية كافة للاستفادة من التقنيات الحديثة في مجالات الإنتاج، كما أكد جاهزية الحكومة السودانية لتقديم التسهيلات للمستثمرين الدوليين، وتذليل كافة المعوقات لتحقيق شعار السودان سلة غذاء العالم، وأكد أن أولويات الحكومة الحالية والحكومة المدنية المقبلة تتمثل في وضع القوانين الجاذبة للمستثمرين.

إن برنامج الغذاء العالمي هو أداة تخدم السياسة الأمريكية في كثير من أنحاء العالم، ولم تعد منظمة أممية كما يدعون. أما ما يجب عمله لحل مشكلة الغذاء العالمية حلا صحيحا فلا بد من الوقوف في وجه الحلول الأمريكية وبيان بشاعة هذه الحلول الرأسمالية التي تزيد من عدد الفقراء وتحرم الشعوب من ثرواتها الزراعية التي تزيد الشركات غنى فهي بذلك تسرق أموال الناس، ويصبح الشعب فقيرا يتسول ما تجود به المنظمات الإغاثية، فنرى أعداد الفقراء في بلاد كالسودان في ازدياد مضطرد، وما أروع ما قاله الشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله «إذا رأيت فقيرا في بلاد المسلمين فاعلم أن غنيا سرق ماله». فهذه الشركات هي لسرقة ثرواتنا بعد أن سرقوا ثرواتنا النفسية والمعنوية، ولا توقفها إلا دولة مبدئية أساسها العقيدة الإسلامية؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة، وعندها سنثر الحبوب على سفوح الجبال لتأكل منها الطيور التي تمر ببلاد المسلمين كما فعل عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

هولندا:

مؤتمر الخلافة السنويّ

«استهداف الغرب للعائلة المسلمة»

لوحظ في الآونة الأخيرة كيف أن وتيرة محاولات الحكومات الغربية لضرب العائلة المسلمة بشكل خاص قد تسارعت بشكل لم يسبق له مثيل، لتفتيتها وتمزيقها شر ممزق، وذلك من خلال تشجيع العلاقات المحرمة وتشجيع الشذوذ الجنسي والتحول

الجنسي وغيرها مما تأباه الفطرة السليمة، ولذلك أقام شباب حزب التحرير في هولندا يوم الأحد الموافق 05/03/2023 مؤتمر الخلافة هذا العام تحت عنوان «استهداف الغرب للعائلة المسلمة» لتحذير المسلمين في هذه الديار مما يُحاك لهم في الخفاء وحتى في العلن وليحافظوا على أبنائهم وعائلاتهم من هذا الخطر الماحق، وقد لبى المسلمون دعوة الحزب للمؤتمر، فحضر الكثير منهم، وكانت الغالبية العظمى من الذين حضروا من فئة الشباب اليافع الذين وفدوا من هولندا وبلجيكا.

هذا وقد استهل المؤتمر فقراته بتلاوة آيات عطرة من كتاب الله عز وجل، ثم ألقى الأخ عبيدة تكنباش الكلمة الأولى، وكانت حول المحور العالمي لهذه الهجمة على العائلة المسلمة، وتناول في حديثه اتفاقية إسطنبول وسيداو وآثار هذه الاتفاقيات الكارثية على العائلة في بلدان المسلمين كتركيا ومصر وفلسطين والأردن وغيرها، وتطرق أيضا إلى الحرية الشخصية في بلاد الغرب والتي هي أساس ما يتم طرحه من أفكار الفحش والشذوذ والسعي لتقبلها من قبل المسلمين، وما أدت إليه هذه الحرية من أمراض جسدية ونفسية مع ذكر أرقام مرعبة حول نسب الطلاق والانتحار وتعاطي المخدرات والمهدئات.

أما الكلمة الثانية فكانت للأخ كمال أبو زيد، وركزت حول المشاكل التي تعانيها العائلة المسلمة في هولندا بشكل خاص، وعن محاولة الحكومة تجريم أي شخص يدعو للالتزام بأحكام الإسلام، أو حتى التزامها بشكل لافت، ولهذا الهدف أصدرت قوانين وفتحت خطوطا هاتفية للإبلاغ عن كل مَن يشك بتغير سلوكه وزيادة التزامه بأحكام دينه، إلى جانب التجسس على المسلمين في مساجدهم ومدارسهم، والسعي لإغلاقها بحجة معاداة الديمقراطية والحريات، كذلك ما يتم تداوله بشكل إجباري في المدارس حول مفاهيم الحرية الجنسية وتقبل الشذوذ والمثلية وغيرها من الأفكار الهدامة. وختم الأخ كمال كلمته بحث المسلمين على تعليم أبنائهم وتسليحهم بالمفاهيم الإسلامية حتى يكونوا قادرين على الصمود أمام هذه الهجمة الشرسة.

أما الكلمة الثالثة فكانت للأستاذ أوكاي بالا الممثل الإعلامي لحزب التحرير في هولندا، وتكلم فيها عن نظرة الغرب إلى المرأة عبر التاريخ واعتبارها حتى زمن قريب السبب في جلب غضب الرب بل وكونها أقرب إلى الشيطان منها إلى الإنسان، وكيف أدت هذه النظرة إلى ما نراه اليوم في الغرب من صراع بين الرجل والمرأة حول الحقوق والأدوار وما أنتجه ذلك من دمار للعائلة والمجتمع، كما تناول مصدر مفهوم المثلية الجنسية والنقاش المحتدم حوله وما يسببه هذا المفهوم من تصدع للشكل التقليدي للعائلة. هذا واختتم الأستاذ أوكاي كلمته بتقديم الحل الجذري لهذه المشاكل، وهو الحل المبدئي، والذي يتضمن السعي لاستئناف الحياة الإسلامية، وهذا لا يكون إلا بإقامة الدولة الإسلامية خلافة راشدة على منهاج النبوة، تحمي بيضة المسلمين في بلادهم وتذود عنهم وتحرسهم أينما حلوا وارتحلوا.

وبعد كلمة الأستاذ أوكاي فتح المجال للأسئلة فأجاب الإخوة المتكلمون عن أسئلة الحضور.

مندوب المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
في أوروبا

إفريقيا وصراع النّفوذ الدوليّ المحتدم

بقلم: د. عبد الله ناصر

في ظلّ أزمة كورونا خرج أحد الأطبّاء الفرنسيّين في إحدى القنوات الإخباريّة بتصريح مليء بالاحتقار والدونيّة للشّعوب الأفريقيّة حيث قال: "ألا ينبغي أن نقوم بدراسة هذا الفيروس في أفريقيا حيث لا توجد أقنعة ولا علاج ولا عناية مركّزة كما فعلنا في بعض الدّراسات حول الإيدز..؟؟".

هذه هي النّظرة الاستعماريّة المقيتة التي استخدمتها فرنسا في استعمارها للقارة الأفريقيّة، وجعلت من الشّعوب عبيداً أو فئران تجارب. فمع نشوء الإمبراطوريّة الفرنسيّة في أفريقيا في منتصف القرن السّادس عشر، وامتدادها لتشمل حوالي نصف القارّة السّمراء على مدى عقود ثلاث، استطاعت من خلالها ربط الكثير من الدّول الأفريقيّة بها لتنهب خيراتها وتستعبد شعوبها وتنشر لغتها وثقافتها فيها بالحديد والنّار، ولا ترى في هذه الشعوب إلاّ عبيداً غير قادرين على إدارة حياتهم ويحتاجون للعرق الأبيض لينظّم لهم شؤونها.

هذا الاستعمار الدمويّ الوحشيّ خلّد لفرنسا في ذاكرة الشّعوب الأفريقيّة فصولاً سوداء من تجارة الرّقيق، والمجازر البشريّة، ونهب الخيرات، وتدمير المدن وحرقها. ولقد ساهمت الأذرع الفرنسيّة المنتشرة في القارة من القواعد العسكريّة والبعثات الدبلوماسيّة والشّركات العاملة في اغتيال أو الإطاحة بأكثر من 22 رئيساً أو رئيس وزراء أفريقياً لضمان مصالحها، إلاّ أنّه وبعد الحرب العالميّة الثانية وخروج أمريكا كمستعمر قويّ جديد للعالم - حيث كان التّنافس سابقاً ما بين فرنسا وبريطانيا على مناطق النّفوذ - وتطلّعها خصوصا مع امتلاكها للقوّة الماديّة والاقتصاد القويّ على خلاف الدّول الأوروبيّة، بدأت الولاءات والعمالات تتّجه نحو المستعمر الجديد إمّا بانقلابات عسكريّة، أو تحرّكات تمرّد مسلّحة تدعمها أمريكا لبسط نفوذها على الدّول ومنها الدّول الأفريقيّة.

فمنذ ستّينات القرن الماضي اضطرت فرنسا لإعطاء الاستقلال الصوريّ لمستعمراتها، تخفيفاً للضّغوط التي شكّلتها أمريكا عليها وحثّها الشعوب على المطالبة باستقلالها لتحلّ محلّ المستعمر القديم، إلاّ أنّ فرنسا استطاعت ربط الدّول المستقلّة باتفاقيّات أمنيّة واقتصاديّة وثقافيّة تبقيها رهن إشارتها، مثل المنظّمة الفرنكوفونيّة للنّاطقين بالفرنسيّة، والفرنك الأفريقيّ، وإجبار هذه الدول على وضع 85٪ من دخلها تحت رقابة البنك المركزيّ الفرنسيّ وغيرها..

ولكن الملاحظ أنّه ومنذ تسعينات القرن الماضي ونتيجة لفشل المستعمر الفرنسيّ في التصدّي لحركات التمرّد المسلّحة في كثير من الدول الأفريقية، وتدهور الأوضاع الأمنيّة والاقتصاديّة والإنسانيّة فيها، واتّخاذ أمريكا خطوات جادّة في مدّ سيطرتها وإزاحة فرنسا من مستعمراتها لتنفرد هي في نهب خيراتها من المعادن النّفيسة والثّمينة، وإيقاف تطلّعاتها لتكون قوّة ذات شأن تزاحم أمريكا في قيادتها للعالم، خصوصاً بعد المجاهرة الفرنسيّة بضرورة إيجاد قوّة أوروبيّة مستقلّة عن أمريكا وإنهاء الارتباط بحلف شمال الأطلسيّ، وتعزيز التّرابط الاقتصاديّ الأوروبيّ من خلال العملة الموحّدة، وغيرها الكثير، والتي دفعت لتأجيج الصّراع بينهما لتكون أرض الصّراع العديد من الدول الأفريقيّة، ولتكون شعوبها وقوداً لهذا الصّراع.

فلقد استطاعت أمريكا إزاحة النّفوذ الفرنسيّ في العديد من الدول الأفريقية مثل مالي وبوركينا فاسو وغيرهما مستغلّة السّخط الشعبيّ وتطلّعات الشعوب للتحرّر، عازفة على أوتار الحريّات وحقوق الإنسان وغيرها من الكلمات الجوفاء لتغري بها عديميّ البصر والبصيرة من رويبضات قبلوا التبعيّة لها للسّيطرة على البلاد والعباد.

إنّ الصّراع محتدم في عموم أفريقيا بين أمريكا والمستعمرين القدامى بريطانيا وفرنسا، فهي إن لم تحتلّ البلد مباشرة تعمل لإيجاد نفوذ لها فيه عن طريق العملاء في مختلف المجالات السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة والإعلاميّة وغيرها من المجالات الحيويّة والمؤثّرة في البلد، وهؤلاء من أخطر ما يكون على البلاد، فهم أخطر من جيوش المحتلّ، لأنّ المحتل لا يتركّز إلاّ بهم ويتخفّى خلفهم ويحقّق مصالحه بواسطتهم ويحول دون محاربته متترّساً من خلفهم، قال تعالى: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾.

هذا هو واقع الاستعمار قديماً وحديثاً، فبعد أن كانت فرنسا تتنفّس بالرّئة الأفريقيّة كما صرّح رئيسها شارل ديغول في خمسينات القرن الماضي، تأتي الفرصة لاستعمار جديد وتتهيّأ السّلحة للاعبين آخرين كروسيا بغبائها السياسيّ لتخدم أمريكا في كثير من الدول الأفريقية لعلّها تحظى بمنزلة في الموقف الدولي، وكالصّين التي تتطلّع في مدّ نفوذ اقتصاديّ ليخدمها لاحقاً إن أصبحت لديها تطلّعات جادّة للنّفوذ للموقف الدوليّ، مع أنّ هذا النّفوذ يأتي بموافقة المستعمر القديم لعلّه يخفّف من وطأة الصّراع عن هذه المناطق، ناهيك عن الصّراع بين الدول الأوروبية نفسها على نهب خيرات البلاد واستعباد الشعوب مصداقاً لقوله تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

إنّ أصحاب الذّمم الرّخيصة شراؤهم سهل، وهم مستعدّون للتّعاون مع هذا المستعمر أو ذاك في سبيل الوصول إلى الحكم وتبوّء المناصب ولو على حساب شعوبهم وبلادهم، ولا يعرفون طريقاً للاستقلال عن هذه القوى، فيبحثون دائماً عن سند خارجيّ يسندهم للوصول إلى السّلطة والبقاء فيها. ولا توجد من بينهم عقليّات مستقلّة في التّفكير والإدارة، كما لا توجد الشخصيّات المبدئيّة التي تعرف كيف تدير البلاد وتنهض بها بعيداً عن القوى الخارجيّة.

إنّ مصيبة بلاد المسلمين اليوم هي في هؤلاء الحكّام العملاء الذين يجعلون الكرسيّ فوق بلدهم وشعبهم. فالواجب على المسلمين أن يعملوا بصدق وإخلاص لخلع النّفوذ الاستعماريّ من بلادهم بكلّ أدواته، واستئناف الحياة الإسلامية ومن ثمّ تعود هذه الأمة كما قال العزيز الحكيم في محكم كتابه الكريم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾.

والواجب على أهل القوّة والمنعة من أبنائنا وإخواننا في الجيوش ملاحظة هذه الفرصة الربّانية التي تشغل المستعمرين بعضهم ببعض لينقضوا عن كواهلهم حماية الرّويبضات، وليلتفّوا حول أمّتهم وتطلّعاتها في الانعتاق، وليحملوا مشروع الفلاح مع شباب حزب التحرير، ويعطوا النّصرة لهذا المشروع بقيادة العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرّشتة، فينالوا بإذن الله رضا الله في الدنيا والآخرة.

تفاهمات العقبة خيانة عظمى لقضيّة فلسطين

كتبه الدكتور إبراهيم التميمي

"ما حصل في الأردن، سيبقى في الأردن"، هكذا علّق ما يسمّى بوزير الأمن القوميّ في كيان يهود إيتمار بن غفير على تفاهمات اجتماع العقبة الذي انعقد برعاية أمريكا ومشاركة السّلطة الفلسطينيّة والنّظام الأردنيّ والمخابرات المصريّة وكيان يهود، وقد اتّفق جميعهم على بنود ترضي كيان يهود مقابل أن يوقف التّصعيد في مدن الضّفّة، وكان من أبرز تلك البنود، إعطاء فرصة للسّلطة لتشكيل كتيبة عسكريّة بتدريب أردنيّ وإشراف أمريكيّ تتولّى السّيطرة على المدن وتصفية المجاهدين (أي قتال المجاهدين نيابة عن كيان يهود) وهو ما عرف بخطّة الجنرال مايكل فنزل، وهذا يمثّل إغراء كبيراً لكيان يهود لخفض التّصعيد ودعم السّلطة لإعادة قبضتها الأمنيّة على جنين ونابلس، ولكن يبدو أنّ يهود يفكّرون بما هو أبعد من سلطة عميلة تقاتل نيابة عنهم، ولهذا يمكن أن يكون تصريح بن غفير الأحمق والعبيط سياسيّاً هو التّصريح الأقرب لوصف القمّة ومخرجاتها، حيث جاءت التّرجمة العمليّة لتصريحاته مباشرة بعد القمّة بهجوم المستوطنين الهمجيّ على بلدة حوارة بحماية الجيش في مشهد يعيد للأذهان جرائم مجموعات الهاجاناه قبيل النّكبة عام 1948.

لقد بذلت أمريكا جهداً واضحاً لخفض التّصعيد في فلسطين، فجاءت الزّيارات المكثّفة والمتتالية للمنطقة على مستوى دبلوماسيّ رفيع شمل وزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومستوى مخابراتيّ عالٍ تمثّل بقدوم وليام بيرنز مدير وكالة المخابرات المركزيّة سي آي إيه وأيضا لقاءات في مصر والأردن، وكذلك تحرّكات من النّظامين الأردنيّ والمصريّ بما ينسجم مع تلك التحرّكات الأمريكيّة. وقد أرادت أمريكا بلورة وإعلان نتيجة وعصارة تلك التحرّكات بقمّة عنوانها خفض التّصعيد ومضمونها خدمة كيان يهود وحفظ أمنه بمساعدة السّلطة الفلسطينيّة، فكانت قمّة العقبة وتفاهماتها التي يبدو أن كيان يهود لا يقيم وزناً لها. خيانة وانبطاح من السلطة وصل حدّ الاستعداد لقتل أهل فلسطين نيابة عن جيش يهود مقابل سراب خفض التّصعيد والإبقاء على مشروع السّلطة الاستثماريّ.

إنّ المتابع يرى أنّ الرّياح لا تسير كما تشتهي الأشْرِعَة الأمريكية، حيث الأحداث باتت تتجاذبها النّظرة الأمريكية لقضيّة الشّرق الأوسط وصاعق تفجيرها قضية فلسطين وفق مصالحها وأولويّاتها السياسية بوصفها دولة أولى في العالم ترسم السياسة العالمية وتتحكّم في قضايا العالم الكبرى وتضع الخطط والأساليب وتقرّر في أيّ ملف تنشغل وأيّ منطقة تعمل وفق مصالحها وأولويّاتها، وهي الآن مشغولة بملفّين مهمّين هما الصين وأوروبا بما فيها روسيا ولا تريد حالياً الانشغال في ملفّ الشّرق الأوسط؛ لذلك فهي تريد خفض التّصعيد. ونظرة كيان يهود بمكانته المحليّة المحصورة في فلسطين للقضيّة وفق مصالحه القوميّة

جريدة الراية:

التوراتيّة التي يسعى لتحقيقها من خلال التّصعيد في الضفّة والقدس.

وهذا التجاذب الحاليّ هو ما يعرقل تفاهمات العقبة والتحرّكات الأمريكيّة، ونصفه بالعرقلة لأنّ كيان يهود مهما علا وانتفخ فهو في النّهاية كيان مصطنع لا بقاء له دون أمريكا وعملائها في المنطقة، ولكنّه يستغلّ مكانته الخاصة عند أمريكا والدول الكبرى في التحرّك والمراوغة والتفلّت من التّفاهمات، فإن تحوّل هذا الاستغلال إلى تمرّد كما هي الإرهاصات الحاليّة فعندها تتدخّل أمريكا وبقوّة لمنع اشتعال المنطقة وتفاقم الأحداث، لأنّ الدّلال الأمريكيّ هو ضمن مشروع الدّولتين أو في أضعف أحواله ضمن ما لا يعتبر قضاء تاماً على المشروع، أي بعيداً عن الضمّ الرسميّ للضفّة والتّهجير ما لم تغيّر أمريكا نظرتها للحلّ. وذلك التمرّد على التوجّه الأمريكيّ يظهر في توجّهات حكومة يهود الحاليّة التي تريد الضمّ والتّهجير وتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، وهذا فوق أنّه إشعال لقضيّة ومنطقة تريدها أمريكا في حالة هدوء نسبيّ أو إدارة مقبولة حاليًا، فيه خروج عن الخط، وأمريكا تعلم أنّه سينتهي بصدام ينهي كيان يهود إلى الأبد، والصّدام الذي نقصده هنا هو مع الأمّة الإسلاميّة، وأمريكا حتماً سوف تتحرّك لكبح جماح هذا التمرّد لمنع تفجّر الأوضاع واشتعال المنطقة وحرصاً على مشروعها الذي يحفظ بقاء ووجود كيان يهود، ولكن هل تكون طبيعة هذا التحرّك بإسقاط الحكومة أم تحريك أدوات سياسيّة وعسكريّة في المنطقة، أم تصفية قادة من أحزاب اليمين مثل بن غفير وسموتريش، أم دعم الاحتجاجات المعارضة لنتنياهو في الداخل..؟؟ أم أنّ حكومة كيان يهود تتراجع من تلقاء نفسها أو تحت الضّغوطات خطوة إلى الوراء لتجنّب الغضب الأمريكيّ..؟؟ أم أنّ الأمور تتفلّت من الخطوط الأمريكيّة وينفّذ كيان يهود أجنداته..؟؟ هذا ما سوف يكشفه قادم الأيام.

إنّه لمن المؤلم أنّه عندما نتحدّث عن قضية إسلامية عظيمة ومقدّسة مثل قضية فلسطين نقول أمريكا وكيان يهود ونظرة كلّ طرف للقضيّة! بينما هنالك طرف مغيّب عن المشهد هو صاحب القضية وأمّها وأبوها، ألا وهو الأمة الإسلامية، وهذا الطّرف المغيّب عن المشهد بفعل الحكام العملاء عليه أن يدرك أنّ الوضع خطير وأنّ الأمور قد تذهب إلى مزيد من التّصعيد وقد تنتهي بالضمّ والتّهجير. وأنّ هذه التحليلات السياسية نبيّنها وقلوبنا تبكي فهي شرّ في شرّ، وتذكرها ليس للتّرف والمتعة بل حتّى نبيّن للأمة الإسلامية مدى الخطر المحيط بالأرض المباركة وأهلها، وأنّ الأنظمة الحاكمة قد انحازت منذ زمن بعيد لصفّ الشّيطان، وأنّ خيانتها قد بلغت عنان السماء ولا يعوّل عليهم في وقف كيان يهود أو كبح جماحه، بل هم من خلال التّطبيع جعلوا له أجنحة ليطير ويحلّق عالياً في أحلامه التوراتيّة وقوّته الإقليميّة، وهو على الحقيقة كيان هشّ ضعيف، وأنّ الواجب على الأمة بجيوشها وأبنائها التحرّك السياسيّ لإسقاط الأنظمة العميلة والتحرّك العسكريّ لإنقاذ إخوانهم في الأرض المباركة وتحرير مسرى النبي ﷺ، فالدّم الدّم والهدم الهدم والولاء للعقيدة، والقضية هي قضية أمة وأرض إسلامية مغتصبة وليست قضية شعب مبتور أو وطن يحدّه سياج الاستعمار!

* عضو المكتب الإعلاميّ لحزب التّحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

كيف تقام الخلافة..؟؟

كتبه: الشّيخ عصام عميرة

يقول الحقّ تبارك وتعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾، قال الضحّاك: هو شرط شرطه الله عزّ وجلّ على من آتاه الملك. وقال ابن عاشور: فأمّا إقامة الصّلاة فلدلالتها على القيام بالدّين وتجديد لمفعوله في النّفوس، وأمّا إيتاء الزّكاة فهو ليكون أفراد الأمّة متقاربين في نظام معاشهم، وأمّا الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر فلتنفيذ قوانين الإسلام بين سائر الأمّة من تلقاء أنفسهم. وقال الصباح بن سوادة الكنديّ: سمعت عمر بن عبد العزيز يخطب وهو يقول: "[الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ] الآية، ثم قال: ألا إنّها ليست على الوالي وحده، ولكنّها على الوالي والمولّى عليه، ألا أنبّئكم بما لكم على الوالي من ذلكم، وبما للوالي عليكم منه..؟؟ إنّ لكم على الوالي من ذلكم أن يؤاخذكم بحقوق الله عليكم، وأن يأخذ لبعضكم من بعض، وأن يهديكم للتي هي أقوم ما استطاع، وإنّ عليكم من ذلك الطّاعة غير المبزوزة ولا المستكرهة، ولا المخالف سرّها علانيتها".

هذا ولم يبوّب الفقهاء على مرّ العصور والآوان باباً في مؤلّفاتهم يبيّن طريقة إقامة الدّولة الإسلاميّة، كونهم نشأوا في ظلّها قائمة قويّة ومستقرّة، ولم يخطر ببال أحدهم أنّها ستهدم في يوم من الأيّام. ولكنّ الذي حصل أنّها هدمت بعد ثلاثة عشر قرنا من إقامتها على إثر الحرب العالميّة الأولى قبل مائة عام ونيّف. وبعد هدمها مباشرة ضجّ كثير من العلماء مستنكرين هدمها، كشيخ الإسلام مصطفى صبري في إسطنبول، وبعض علماء جامعة ديوبوند في الهند، ورثاها الشّعراء كأحمد شوقي، فتصدّى لهم مصطفى كمال وزمرته بمعاونة الإنجليز وكبتوا أصواتهم، ونفوهم رحمهم الله أجمعين.

وأمّا من جاء بعدهم من علماء وأحزاب وجماعات وحركات إسلامية ومفكّرين إسلاميّين، فقد انشغلوا بتداعيات هدمها من خلال الإصلاح وليس التّغيير. ولم يقم أحد من الذين عندهم القدرة على الاجتهاد، ببيان طريقة إقامة دولة الإسلام وفق التّأصيل الشرعيّ المنضبط إلاّ العالم الجليل الشيخ تقيّ الدّين النبهانيّ رحمه الله، الذي أسّس حزب التّحرير ليكون الرّائد الذي لا يكذب أهله، والكتلة التي تسير على النّهج نفسه الذي سار عليه الرسول ﷺ وكتلة الصّحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

إنّ طريقة إقامة الدّولة الإسلاميّة هي أحكام شرعيّة أخذ بعضها برقاب بعض، منذ نزل قوله تعالى إقرأ، ومرورا بقوله عزّ وجلّ أنذر، ثمّ كبّر، ثمّ طهّر، ثم اخفض، ثمّ اهجر، ثمّ اصبر، ثمّ رتّل، ثمّ اذكر، ثمّ تبتّل، ثمّ توكّل، ثمّ اصدع، ثمّ أعرض، ثمّ احكم، ثمّ تولّ، ثمّ ذكّر، ثمّ (هاجر) وهو الأمر بالهجرة..ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

تشكيل كتلة سياسيّة على أساس الإسلام وفق قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، على غرار كتلة الصّحابة التي تشكّلت حول رسول الله ﷺ في مكة بعد بدء نزول الوحي، واستمرت في العمل حتى جاء الإذن بالهجرة إلى المدينة وفق ما نصّت عليه بنود بيعة العقبة الثّانية بين الكتلة والأنصار.

تثقيف أعضائها تثقيفا مركّزا، وتكوين أشخاصهم تكوينا إسلاميّا من النّاحيتين العقليّة والنفسيّة، كي يتمكّنوا من القيام بأعباء الدّعوة الإسلاميّة، وذلك بالعمل في المجتمع بغرض إيجاد الرّأي العام المنبثق عن الوعي العام على أفكار الإسلام الأساسيّة، وما يصاحب هذا العمل من تفاعلات سلبيّة وإيجابيّة من الحكّام والسّاسة والنّخب والعلماء والعامّة. ثمّ إضافة أعمال طلب النّصرة من أهل القوّة والمنعة كي تلتحم الدّعوة مع المنعة فيطاح بالحكّام ويبايع أمير المؤمنين الأوّل في الزّمان الثّاني كما بويع أبو بكر كأوّل خليفة لرسول الله ﷺ في الزّمان الأوّل.

بعد إقامة الدّولة، يتولّى الخليفة تطبيق الإسلام في الدّاخل وحمله إلى الخارج عن طريق الجهاد في سبيل الله، بكامل طاقات الأمّة، ويتحوّل عمل الكتلة التي عملت لإقامتها إلى مجال آخر وفق متطلّبات المرحلة.

يقول الأستاذ أحمد المحمود في كتابه، الدّعوة إلى الإسلام بتصرّف يسير: "لذا فإنّه يجب علينا أن نعلم أنّ طريق الرسول ﷺ هي أحكام شرعيّة حدّدها له الوحي، ولم يخرج عنها قيد شعرة، ونحن كذلك يجب علينا أن لا نخرج عنها قيد شعرة. وكلّ ما يتغيّر هو الوسائل والأشكال والأساليب، فهي ممّا يقتضيه تنفيذ الحكم الشرعيّ، وهي متروكة لنا كما كانت متروكة للرّسول ﷺ. وإنّ إقامة دار الإسلام هي حكم شرعي.. ومخالفتها وعدم الإتيان بها يعتبر مخالفة شرعيّة، فنحن في الطريق غير مخيّرين، فالشّرع قد حدّد الغاية لنا، وحدّد لنا طريق بلوغها. ولا خيار لنا في ذلك سوى الطّاعة. ومن هنا فإنّه ليس هناك مكانة في تحديد خطوات الطّريق إلاّ للنّص الشرعيّ (قرآن وسنة). ولا نترك للعقل أو للظّروف أو للمصلحة أيّ اعتبار في تحديد أيّة خطوة. والنّص الشرعيّ يفهم بحسب مدلوله اللفظيّ وليس بحسب أهواء النّاس وميولهم، بل الميل يتبع الشّرع ونحن ملزمون بما يرضي الله سبحانه وتعالى. وعليه فإنّ علينا أن نفهم طريقة الرّسول ﷺ ونلتزمها تماماً كما سار عليها، ونحدّد مراحل عمله والأعمال التي تمّت في كل مرحلة". أهـ

وبناءً عليه، فإنّ الفترة التي كان الرّسول ﷺ فيها في مكّة (هي النّص الشرعيّ الذي يفهم ويجتهد فيه) ويجب أن يجري التأسّي لإقامة دار الإسلام، وليتحقّق وعد الله للمؤمنين العاملين للصّالحات المحدّدات المعينات المفضيات إلى الاستخلاف والتّمكين والأمن في ظلّ خلافة راشدة ثانية على منهاج النبوّة، قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا، يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا، وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

فاللّهم اجعلنا من شهودها وجنودها ومن العاملين الجادّين المخلصين لإقامتها، واجعل ذلك اليوم قريبا يا أكرم الأكرمين.

يوميات رجل دولة

فاطمة الفهرية القيروانية مؤسّسة أعرق جامعة في العالم

ياسين بنيحيى

اختلفت الروايات عن ذكرى إحياء اليوم العالمي للمرأة، منهم من ربطها بثورة النساء العاملات بنيويورك ضد المصانع الرأسمالية وفي رواية أخرى تقول أنها ذات أصول الأوروبية اشتراكية مع عديد من الروايات الأخرى الضعيفة، ولكن المهمّ أنّ هناك إجماع على أن الأصول تاريخ 8 مارس هو علماني الصنع وغربي المنشأ.

وكعادته همّش الغرب بل ألغى أي تراث غير تراثه وأي ثقافة غير ثقافته ، فأصبح تاريخ الغرب واضطهاده للمرأة وتصويرها على أنها منبع الشر ومصدر الرذيلة تاريخاً للبشرية جمعاء تدور القوانين والنظم معها وجودا وعدما، فحيث يوسم التاريخ بالعبودية واضطهاد المرأة فهو حتما قبل الحداثة أما ربطه بتحرير المرأة وتطور البشرية ورقي الشعوب فأنت تعيش عصر ما بعد الحداثة.

هذا الطرح النسوي في محيطنا لم يتعد كونه تشتيتاً وحرفا للنقاش عن القضية الأساسية التي هي تحرير البلاد والعباد من الاستعمار وكشف مخططاته، بل الأدهى والأمر أن جعل الإسلام من عناصر ما قبل الحداثة، وسوّق لنموذج المرأة المسترجلة أو المرأة المعادية للرجل حتى غدت بضاعة كاسدة في بلادنا يقابلها مجتمع النساء قبل الرجال بالسخرية والاستهجان.

في هذا السياق نتناول إمرأة من ربوعنا عاشت في القرن التاسع للميلاد أي قبل عصر ما يَسمى بالحداثة بعشر قرون، وتاريخنا المضيء يعجّ بأمثالها شرقا وغربا حيث حلّ المبدأ الإسلامي في ظل دولته التي تحميه وتذود عن حياضه، هي فاطمة الفهرية أو فاطمة بنت محمد بن عبدالله الفهري (ت. 266 هـ / 880 م) المُلقبة أيضا بأم البنين القيروانية المغربية مؤسسة أعرق جامعة علمية في التاريخ.

أصولها ونشأتها

كانت ضمن المهاجرين إلى فاس مع والدها الرجل العربي ابن القيروان المسمى محمد بن عبدالله الفهري، كان ذا مال عريض وثروة طائلة، ولم يكن له من الأولاد سوى بنتين هما: فاطمة ومريم، أحسن تربيتهما واعتنى بهما حتى كبرتا، فلما مات ورثته ابنتاه ورأتا ضيق المسجد بالمصلين فأحبتا أن تخلدا ذكر والديهما بخير ما درج عليه المسلمون باتخاذ المساجد سلماً للمجد. عمدت فاطمة بنت محمد بن عبد الله الفهري إلى مسجد القرويين فأعادت بناءه مما ورثته من أبيها في عهد دولة الأدارسة في رمضان من سنة 245هـ، وضاعفت حجمه بشراء الحقل المحيط به من رجل من هوارة، وضمت أرضه إلى المسجد، وبذلت مالاً جسيماً برغبة صادقة حتى اكتمل بناؤه في صورة بهية وحلية رصينة.

ويذكر الدكتور عبد الهادي التازي، في رسالته لنيل الدكتوراه، أن «حفر أساس مسجد القرويين

والأخذ في أمر بنائه الأول كان بمطالعة العاهل الإدريسي يحيى الأول، وأن أم البنين فاطمة الفهرية هي التي تطوعت ببنائه وظلت صائمة محتبسة إلى أن انتهت أعمال البناء وصلت في المسجد شكرا لله»

فاطمة بنت محمد الفهري، تكني بأم البنين، وعرفت بأم البنين الفهرية، نزحت وهي فتاة صغيرة مع العرب النازحين إلي أقصي المغرب ونزلت مع أهل بيتها في عدوة القرويين زمن حكم إدريس الثاني، حتى تزوجت وطاب لها المقام هناك.

أصاب أهلها وزوجها الثراء من مال حلال بعد كد وتعب واجتهاد وعمل، ولم يمض زمن طويل حتى انتقل زوجها إلي رحاب ربه ثم مات أخ له فورثت عنهما مالاً كثيراً شاركتها فيه أخت لها هي مريم بنت محمد الفهري التي كانت تكني بأم القاسم .

بناء جامعة القرويين

ولم تزل أم البنين تفكر في أمرها حتي هداها الله إلى رأي سديد حيث تستثمر فيه ما حباها الله به من رزق وفير في وجه من أوجه الخير والصلاح والعطاء الذي لا ينقطع في الدنيا والآخرة. عقدت العزم علي بناء مسجد يكون ذخراً لها بعد موتها وصلة ببنيها مع أهل الدنيا وليظل عملها بعد موتها مستمراً، عملاً بقول المصطفي الهادي صلوات الله وسلامه عليه إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له .

وبدأت فاطمة بنت محمد الفهري في اتخاذ الخطوات الأولي في البناء واشترت أرضاً بيضاء بالقرب من منزلها بالقرويين ودفعت لصاحبها بسخاء حتى إذا شرعت في البناء عقدت العزم علي ألا تأخذ تراباً أو مواد بناء من غير الأرض التي اشترتها بحر مالها، وطلبت من عمال البناء أن يحفروا حتى أعماق الأرض المزمع إقامة البناء عليها فأخذوا يستخرجون من أعماقها الرمل الأصفر الجديد والأحجار والجص ليستخدموه في البناء، وهي بذلك تهدف إلي عدم وجود أي شبهة تشوب مشروع تشييد البناء في المسجد، ومع أول أيام البناء أصرت علي بدء الصوم، ونذرت ألا تفطر يوماً حتى ينتهي العمل فيه .

بدأ الحفر في صحنه لإنشاء بئر من أجل شرب البنائين ولاستخدام الماء أيضاً في أعمال البناء ثم عمدت بعد ذلك في حفر بناء أساس وجدران المسجد وقامت بنفسها علي بالإشراف علي أعمال الأساسات والبناء فجاء المسجد فسيح الأرجاء محكم البناء وكأن فاطمة عالمة بأمور البناء وأصول التشييد لما اتصفت به من مهارة وحذق فبدا واضحاً شكل المسجد في أتم رونق وازهي صورة وأجمل حال وبهاء، حتى إذا انتهي العمل وتم البناء كان أول رمضان سنة 245 من الهجرة فصلت فاطمة صلاة شكر لربها علي فضله وامتنانها لكريم رزقه وفيض عطائه الذي وفقها لبناء هذا الصرح الذي عرف بمسجد القرويين.

قال عنها عبد الرحمن بن خلدون فكأنما نبهت عزائم الملوك بعدها، وهذا فضل يؤتيه لمن يشاء من عباده الصالحين، فسبحانه وتعالي إذا أراد لأمة الرقي والرفعة وأذن لها بالسعادة الغامرة أيقظ من بين أفرادها رجالاً ونساء، شباباً وشيوخاً، أيقظ فيهم وجداناً شريفاً وشعوراً عالياً يدفعهم للقيام بصالح الأعمال وأشرفها وأرقاها من أجل سعادة الدارين.

أختها تسير على نهجها

ومثلما نحت فاطمة بنت محمد الفهري هذا العمل سبيلاً نجد أختها مريم - أم القاسم - تمشي علي نفس الدرب فأنشأت مسجداً عرف باسم جامع الأندلس .

ولا زال جامع القرويين إلي جوار جامع الأندلس يؤديان الدور المنوط بهما في نشر الإسلام والعلوم. وكانت نية أم البنين صادقة لوجه الله في بناء مسجد أسس علي الصدق والتقوى والحكمة فأضحي مسجداً للورع والصلاح وأصبح جامع القرويين الشهير أول معهد ديني وأكبر كلية عربية في بلاد المغرب الأقصى. ويعد بعض المؤرخين هذا الجامع أول جامعة عربية إسلامية في البلاد المراكشية، وبذلك تصبح السيدة فاطمة بنت محمد الفهري القيرواني المعروفة بأم البنين الفهرية هي مؤسسة أو جامعة عربية إسلامية في هذه البلاد، وماتت السيدة فاطمة نحو عام 265 هـ / 1180 م.

أثر هذا العمل الجليل وفضائله

في ذكر فضلها على الملوك، يقول المؤرخ ابن خلدون: "فكأنما نبهت عزائم الملوك بعدها، وهذا فضل يؤتيه لمن يشاء من عباده الصالحين". والواقع أننا نفهم ذلك مما ورد في كتاب "فاس عاصمة الأدارسة" لصاحبه محمد المنتصر بالله الكتاني:

درست في القرويين على مدى تاريخ وجودها الضارب في القدم، قامات وأعلام شهيرة، من قبيل ابن خلدون، وابن رشد، وابن ميمون، والشريف الإدريسي، وغيرهم كثيرون جدا.

"وعلى مر الدهور والأعوام، تنافس الملوك والدول في توسيع بنائه (جامع القرويين) ورصد الأموال للقيام به، فزاد فيه أيام الدولة الزناتية أميرها أحمد بن أبي بكر من خمس الغنائم عام 345 للهجرة، وزاد فيه أيام المرابطية علي يد يوسف بن تاشفين، ثم لم يزل يوسع ويجدد وتزداد أوقافه، حتى صار على هيئته الحاضرة".

الحقيقة أن فاطمة الفهرية حسب بعض المراجع التاريخية، لم تكن السبب المباشر في تطوير الجامع إلى جامعة، إذ أن ذلك بدأ في عهد المرابطين، حيث اتخذ علماء كثر الجامع مقرا لدروسهم، ثم صار الأمر أكثر جدية في عهد المرينيين، ذلك أنه حينذاك، ستبنى مدارس حول الجامع وسيتعزز موازاة بكراس علمية وبخزانات كتب ووثائق مهمة.

جامع القرويين أول جامعة علمية في العالم

هكذا، أصبح إذن جامع القرويين الذي بنته فاطمة الفهرية بمالها وساعديها، أول مؤسسة علمية اخترعت الكراسي العلمية المتخصصة والدرجات العلمية في العالم. درست فيها على مدى تاريخ وجودها الضارب في القدم، قامات وأعلام شهيرة، من قبيل ابن خلدون، وابن رشد، وموسى بن ميمون، والشريف الإدريسي، وغيرهم كثيرون جدا.

رحم الله مؤسّستها وجزاها عن المسلمين خير الجزاء

إعداد وتنسيق / الأستاذ محمد أحمد النادي

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي

إرواء الصّادي من نمير النّظام الاقتصاديّ (ح39)

الحَمْدُ للهِ الذي شَرَعَ للنّاسِ أحكامَ الرّشادِ، وحَذّرَهُم سُبُلَ الفسادِ، والصّلاةُ والسّلامُ على خيرِ هادٍ، المبعوثُ رحمةً للعبادِ، الذي جاهَدَ في اللهِ حقَّ الجهادِ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الأطهارِ الأمجادِ، الذينَ طبّقوا نظامَ الإسلامِ في الحكمِ والاجتماعِ والسّياسةِ والاقتصادِ، فاجعلْنا اللّهمَّ معهُمْ، واحشُرْنا في زمرتِهِمْ يومَ يقومُ الأشهادُ يومَ التّنادِ، يومَ يقومُ النّاسُ لربِّ العبادِ.

أيها المؤمنون:

السّلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ وبعدُ: نُتابعُ معكُمْ سلسلةَ حلقاتِ كتابِنا إرواءُ الصّادي من نميرِ النّظامِ الاقتصاديِّ، ومعَ الحلقةِ التّاسعةِ والثّلاثينَ، وعنوانُها: «الهدفُ من سياسةِ الاقتصادِ في الإسلامِ». نتأمّلُ فيها ما جاءَ في كتابِ النّظامِ الاقتصاديِّ في الإسلامِ (صفحة 62) للعالمِ والمفكّرِ السّياسيِّ الشّيخِ تقيِّ الدّينِ النّبهانيِّ. يقولُ رحمَهُ اللهُ:

«ومِنْ ذلكَ يتبيّنُ أنّ الإسلامَ لمْ يفصلِ الفردَ عنْ كونِهِ إنسانًا، ولمْ يفصلْهُ كإنسانٍ عنْ فرديّتِهِ. ولمْ يفصلِ اعتبارَ ما يجبُ أنْ يكونَ عليهِ المجتمعُ عنْ ضمانِ إشباعِ الحاجاتِ الأساسيّةِ لكلِّ فردٍ، وتمكينِهِ منْ إشباعِ حاجاتِهِ الكماليّةِ، بلْ جعلَ إشباعَ الحاجاتِ وما يجبُ أنْ يكونَ عليهِ المجتمعُ أمرينِ متلازمينِ، لا ينفصلُ أحدُهُما عنِ الآخرِ، ولكنْ بحيثُ يجعلُ ما يجبُ أنْ يكونَ عليهِ المجتمعُ أساسًا لإشباعِ الحاجاتِ.

ومِنْ أجلِ إشباعِ جميعِ الحاجاتِ الأساسيّةِ إشباعًا كلّيًا، والتّمكينِ منْ إشباعِ الحاجاتِ الكماليّةِ، لا بدَّ منْ أنْ تتوفّرَ المادّةُ الاقتصاديّةُ لدى النّاسِ، حتّى يتمكّنوا منْ إشباعِ الحاجاتِ، ولا يتأتّى أنْ تتوفّرَ لديهِمْ إلّا إذا سعَوا لكسبِها.

ولهذا حثَّ الإسلامُ على الكسبِ، وعلى طلبِ الرّزقِ، وعلى السّعيِ، وجعلَ السّعيَ لكسبِ الرّزقِ فرضًا على الرّجلِ، القادرِ على العملِ، المحتاجِ للنّفقةِ على نفسِهِ، وعلى منْ تجبُ عليهِ إعالتُهُ. قالَ تعالى: (فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ). إلّا أنّهُ ليسَ معنى ذلكَ أنّهُ تدخّلَ في إنتاجِ الثّروةِ أو بيّنَ كيفيّةَ زيادةِ إنتاجِها. أو مقدارَ ما ينتجُ، لأنّهُ لا علاقةَ لهُ بذلكَ. بلْ هوَ حثٌّ على العملِ، وعلى كسبِ المالِ فحسبُ.

وقدْ وردتْ أحاديثُ كثيرةٌ تحثُّ على كسبِ المالِ، وفي الحديثِ: «أنّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ صافحَ سعدَ بنَ معاذٍ رضيَ اللهُ عنهُ فإذا يداهُ قدْ اكتبتا، فسألَهُ النّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ عنْ ذلكَ فقالَ: أضربُ بالمرِّ والمسحاةِ (أيْ بالحبلِ والمجرفةِ) لأنفقَ على عيالي. فقبّلَ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ يدَهُ وقالَ: كفانِ يحبُّهُما اللهُ تعالى» ذكرَهُ السّرخسيُّ في المبسوطِ.

وروى البخاريُّ منْ طريقِ المقدامِ عنِ النّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ أنّهُ قالَ: «ما أكلَ أحدٌ طعامًا قطُّ خيرًا منْ أنْ يأكلَ منْ عملِ يدِهِ»، وروي أنّ عمرَ مرَّ بقومٍ منَ القرّاءِ فرأى بهِمْ جلوسًا قدْ نكسوا رؤوسَهُمْ، فقالَ: منْ هؤلاءِ؟ فقيلَ: هُمُ المتوكّلونَ، فقالَ: كلّا، ولكنّهُمُ المتآكلونَ، يأكلونَ أموالَ النّاسِ. ألا أنبّئكُمْ منَ المتوكّلونَ؟ فقيلَ: نعمْ. فقالَ: هوَ الذي يلقي الحبَّ في الأرضِ، ثمّ يتوكّلُ على ربِّهِ عزّ وجلّ. ذكرَهُ السّرخسيُّ في المبسوطِ».

وقبلَ أنْ نُودّعَكُمْ قرّاءَنا الكرامَ نُذكّرُكُمْ بأبرزِ الأفكارِ التي تناولَها موضوعُنا لهذا اليومِ:

1- منهجُ الإسلامِ في سياستِهِ الاقتصاديّةِ يتمثّلُ في النّقاطِ الخمسِ الآتيةِ:

أ- لمْ يفصلِ الإسلامُ الفردَ عنْ كونِهِ إنسانًا.

ب- ولمْ يفصلْهُ كإنسانٍ عنْ فرديّتِهِ.

ت- ولمْ يفصلِ الإسلامُ اعتبارَ ما يجبُ أنْ يكونَ عليهِ المجتمعُ عنْ ضمانِ إشباعِ الحاجاتِ الأساسيّةِ لكلِّ فردٍ، وتمكينِهِ منْ إشباعِ حاجاتِهِ الكماليّةِ.

ث- جعلَ الإسلامُ إشباعَ الحاجاتِ وما يجبُ أنْ يكونَ عليهِ المجتمعُ أمرينِ متلازمينِ، لا ينفصلُ أحدُهُما عنِ الآخرِ.

ج- جعلَ الإسلامُ ما يجبُ أنْ يكونَ عليهِ المجتمعُ أساسًا لإشباعِ الحاجاتِ.

2- منْ أجلِ إشباعِ جميعِ الحاجاتِ الأساسيّةِ إشباعًا كلّيًا، والتّمكينِ منْ إشباعِ الحاجاتِ الكماليّةِ، لا بدَّ منْ أنْ تتوفّرَ المادّةُ الاقتصاديّةُ لدى النّاسِ.

3- حثَّ الإسلامُ على الكسبِ، وعلى طلبِ الرّزقِ، وعلى السّعيِ.

4- جعلَ الإسلامُ السّعيَ لكسبِ الرّزقِ فرضًا على الرّجلِ، القادرِ على العملِ، المحتاجِ للنّفقةِ على نفسِهِ، وعلى منْ تجبُ عليهِ إعالتُهُ.

أيها المؤمنون:

نكتفي بهذا القدرِ في هذهِ الحلقةِ، وللحديثِ بقيّةٌ، موعدُنا معكُمْ في الحلقةِ القادمةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى. فإلى ذلكَ الحينِ وإلى أنْ نلقاكُمْ دائمًا، نتركُكُمْ في عنايةِ اللهِ وحفظِهِ وأمنِهِ، سائلينَ المولى تباركَ وتعالى أنْ يعزّنا بالإسلامِ، وأنْ يعزَّ الإسلامَ بنا، وأنْ يكرمَنا بنصرِهِ، وأنْ يقرَّ أعيُنَنا بقيامِ دولةِ الخلافةِ الرّاشدةِ على منهاجِ النّبوّةِ في القريبِ العاجلِ، وأنْ يجعلَنا منْ جنودِها وشهودِها وشهدائِها، إنّهُ وليُّ ذلكَ والقادرُ عليهِ. نشكرُكُمْ على حسنِ متابعتِكُمْ، والسّلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ.

مع الحديث الشّريف

إثم القول على الله بغير علم

نحييكم جميعا أيها الأحبّة في كلّ مكان، في حلقة جديدة "مع الحديث الشريف" ونبدأ بخير تحيّة، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

روى الزُّهريُّ عنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عنْ أبيهِ عنْ جدِّهِ قالَ: سمعَ النّبيُّ صلّى اللّهُ عليهِ وسلّمَ قومًا يتدارَؤونَ فقالَ إنّما هلكَ منْ كانَ قبلَكُمْ بهذا ضربُوا كتابَ اللّهِ بعضَهُ ببعضٍ وإنّما نزلَ كتابُ اللّهِ يصدّقُ بعضُهُ بعضًا فلا تكذّبُوا بعضَهُ ببعضٍ فما علمتُمْ منهُ فقولُوا وما جهلتُمْ فكِلُوهُ إلى عالمِهِ" رواه أحمد في مسنده

وروى أيّوب عن ابن بليكة قال: سُئل أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه عن آية، فقال: أيّ أرض تقلّني، وأيّ سماء تظلّني، وأين أذهب، وكيف أصنع إذا أنا قلت في كتاب الله بغير ما أراد الله..؟؟

وصحّ عن ابن مسعود وابن عبّاس: من أفتى النّاس في كلّ ما يسألونه فهو مجنون.

وقال الشّافعي رحمه الله: سمعت مالكا يقول: سمعت ابن عجلان يقول: إذا أغفل العالم لا أدري أصيبت مقاتله، وذكره ابن عجلان عن ابن عبّاس.

وقال أبو حُصين الأسديّ: إنّ أحدهم ليفتي في المسألة ولو وردت على عمر لجمع لها أهل بدر.

وعن ابن مسعود: من كان عنده علم فليقل به، ومن لم يكن عنده علم فليقل: "الله أعلم" فإنّ الله قال لنبيّه {قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ}

فإذا كان هذا قول سلف الأمّة الأخيار من الصّحابة والتّابعين وهم خير القرون على الإطلاق علماً وعملاً وورعاً، فماذا يقول اليوم علماء هذا الزّمان من الذين يتجرؤون على دين الله ويفتون النّاس بغير ما أراد الله..؟؟ ما بالهم يتقحّمون النار يبتغون عرض الدنيا، يُرضون حكامهم ويُسخطون ربّهم ويُضلّون النّاس عن علم..؟؟ أولئك علماء السّلاطين الذين قال فيهم رسولنا الكريم عليه السّلام: "إذا رأيتم العلماء على أبواب السّلاطين فخافوا على دينكم منهم".

أحبّتنا الكرام، والى حين أن نلقاكم مع حديث نبويّ آخر، نتركم في رعاية الله، والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG